المجموعة الثالثة والخمسون
شعبان ١٤١٣هـ
فبراير (شباط) ١٩٩٣م
(٥٣)

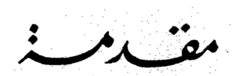


ملف الأبحاث

عودة الديمقراطية وإعادة الإعمار

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

إدارة المعلومات والأبحاث



بسم الله الرحمن الرحيم

تعيش بلادنا هذه الأيام ذكرى العيد الوطني الثاني والثلاثين والذكرى الثانية لتحريرها من الاحتلال العراقي الآثم الذي دنس ثراها الطاهر ما يقارب السبعة أشهر وتهل المناسبات وبلدنا يتنفس من أعماق الأعماق ربيع الحرية والديمقراطية بعد تلك المحنة القاسية، مؤكدا بذلك أنه ككل الشعوب الحية والفاعلة لا يتوقف عند ما يصيبه من جراح وكوارث وإنما يتخذها متكئاً للوثوب من جديد على طريق البناء والتقدم.

لقد سلطنا الأضواء خلال إحياء المناسبتين في العام الماضي على الجهود الجبارة التي بذلت لاعادة دولاب الحياة في الكويت إلى سيرته الأولى قبل الغزو وربما أفضل مما كان بعد أن شاركت الكوادر الوطنية في مختلف نواحي مجالات العمل.

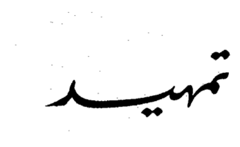
أما في هذا العام فأن أبرز ما شهدته الساحة الكويتية هو عودة الحياة الديمقراطية وقيام مجلس الأمة بكل سلطاته التشريعية بعد أن مارس شعبنا حقه في الاختيار بمحض إرادته. وانعقاد مجلس الأمة ليس مجرد بدء عمل مؤسسة كانت قائمة، وإنما هو إعلان واضح وصريح بعودة كل السلطات في الكويت لأداء مهامها وتحمل مسؤولياتها تخطيطاً وتنفيذاً لرسم ملامح كويت المستقبل في عالم يتحرك بسرعة عالية ولا يترك مكاناً لمتباطيء أو بطيء الحركة كما أنه بدء مرحلة جديدة من العمل يتجلى فيها التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كأسمى ما يكون إذ قبل ستة من النواب تولي حقائب وزارية واتفق ممثلوا الطرفين على قيادة دفة السفينة إلى بر الأمان.

وإذا كانت ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير التي نعيشها هذه الأيام مبعث بهجة واعتزاز لكل شريف فوق هذه الأرض الطيبة، فان غياب أكثر من ثمانمائة إنسان اختطفهم عسكر النظام العراقي من بيوتهم وأمام أطفالهم وذويهم

يثير في نفوسنا الأسى والحزن. ان الأسرى والمرتهنين لم يرتكبوا اثماً ولا اغتصبوا حقاً لأحد، وإنما كل جريرتهم انهم عشقوا الأرض التي عاشوا فوقها وأوفوا للقيم والمباديء التي تربوا عليها.

من هنا فاننا على ثقة من ان الضمير العالمي الذي يؤرقه انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان سيضع حدا لهذه المهانة الانسانية ولن يدخر جهدا لاطلاق سراح أسرانا كي تكتمل فرحتنا وتلبس بلادنا أحلى أثوابها وهي تحيي ذكرى الاستقلال والتحرير كل عام.

رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام
يوسف محمد السميط



بسم الله الرحمن الرحيم

ها هو إصدارنا الثاني من «ملف الأبحاث» في ثوبه الجديد والمتجدد بإذن الله بعد أن لقى الإصدار الأول تقديراً وثناء واسعين للشكل الجديد الذي ظهر عليه والترتيب والتبويب الذي اتبع.

وفي ملف «عودة الديمقراطية وإعادة الإعمار» نرصد بالمتابعة والتحليل ذلك الجهد الوطني الخلاق الذي أعاد الحياة إلى منشآت ومؤسسات ووزارات وطننا العزيز بعد أن سعى الغزاة إلى خنقها. كما نرصد في ملفنا الجديد تلك الفترة الرائعة التي عاشتها الكويت وهي تستعد لانتخابات مجلس الأمة في ٥ أكتوبر ١٩٩٢، ثم عملية الانتخابات وما صاحبها من اطروحات وتوجهات، ثم النتائج وانعقاد المجلس لتكتمل السلطات ولتؤدي دورها بتناسق وتناغم يخدم بلادنا ومصالحها.

وإلى أن نلتقي في الملف القادم نأمل أن يكون صدى هذا الأصدار مماثلاً لصدى سلفه وأن يقدم خدمة ما للوطن وللمواطن لنرد بعضا من الدين الذي يطوق أعناقنا..

والله ولي التوفيق،،

إدارة المعلومات والأبحاث

الفصـــل الأول

عودة الديمقـراطية

تعليق حول خطاب سمو أمير البلاد بمناسبة العشر الأواخر من رمضان

لاشك أن الخطاب السامي الذي تفضل سمو أمير البلاد بإلقائه وكعادته دائمًا بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك قد حمل في طياته شجون وهموم أبنائه من الشعب الكويتي.. هذا الشعب الذي سطر أروع ملاحم البطولة والفداء في الذود عن تراب وطنه ووقف وقفة رجل واحد في وجه طاغوت آثم طوال أشهر الاحتلال السبعة غير آبه بكافة وسائل القتل والقمع التي استخدمتها قوات الاحتلال العراقي الغاشم في سبيل النيل من كرامته.

ويعتبر استهلال سمو أمير البلاد بكلمته السامية بالتطلع لآمال مستقبلية إنسانية ومشروعة على هذا الشعب ما هو إلا تعبير صارخ ليعم الخير على أبنائه في ظل معطيات جديدة ولكنها تتطلب الجهد والعمل الدؤوب حتى تتطابق طموحات هذه الآمال مع مبتغاها الأوحد ألا وهو الشعب الكويتي.

كما احتلت قضية التركيبة السكانية مكانة بارزة في الخطاب لما لهذه القضية من أهمية بالغة على حاضر ومستقبل الكويت، على اعتبار أن علاج الخلل بالتركيبة السكانية كما أشار سموه «سوف يظل قاصرًا وناقصًا ما لم يؤمن المواطن الكويتي بأنه هو أساس البناء الوطني» وبالفعل فهذه هي الفرصة الحقيقية لأبناء هذا الوطن بأن يتحملوا مسؤولية إعادة بنائه بعد أن دفعوا حياتهم للخطر في الوقوف بوجه العدوان العراقي الغاشم وما تبعه من دمار شمل كافة المرافق والخدمات.

وليس القصد بتعديل التركيبة السكانية عن إمكانية تواجد منشود لعدد السكان بين الكويتيين وغير الكويتيين فحسب بل حجم قوة العمل الكويتية ومدى مساهمتها الفعلية في دفع عجلة التنمية على اعتبار أن الخطط المستقبلية سيظل «مدارها وقطب رحاها المواطن الكويتي منه بدايتها وإليه منتهاها».

وأكد سمو أمير البلاد من جديد بأن مسيرة الاقتصاد الكويتي مرتبطة بمسيرة هذا الوطن «وليست بمصالح ذاتية ولا مكاسب آنية». وبالفعل فلا تزال قضية المديونيات الصعبة على سبيل المثال وليس الحصر مثارة للجدل ليس في أروقة المجلس الوطني فحسب وإنما الشغل الشاغل للصحافة أثناء تغطيتها للندوات واللقاءات التي تناولت هذا الموضوع، بل أصبحت هذه القضية حديث الشارع الكويتي أيضًا بالدواوين وخاصة بهذه الليالي الرمضانية المباركة مما يدل على اهتمام وإلمام الشعب الكويتي بكافة فئاته بكل صغيرة وكبيرة يتناول موضوعها المسيرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي هذه المسيرة التي قال عنها سموه بأنها

«مسيرة وطن باق بأرضه، باق بأجياله واثق من غده ومستقبله».

كما لم يبخس سموه دور القطاع الخاص بدفع عجلة التنمية وفي تحمله لمسؤولية انتقال بعض النشاطات الخدمية إليه مما يشكل فرصة استثمارية نافعة للوطن والمواطنين وإيصال هذه الخدمات بسهولة ويسر.

ولاشك بأن دعوة سمو أمير البلاد للمحافظة على تلاحم النسيج الكويتي كان القصد منه أخذ الدرس والموعظة من المحنة التي تعرضت لها الكويت ونبذ الفتنة والفرقة التي أكد سموه بأنهما «هي وسواس الشيطان والثغرة التي يدخل منها العدو» ونوه بأن نكران الجميل ليس من أخلاقيات الشعب الكويتي ولا يمت لعاداته وتاريخه العريق.

وحذر سموه من مخاطر «الإشاعة» وما تبثه من سموم عبر متناقليها وبلا وعي بأركان مجتمعنا الكويتي في الوقت الذي نكون فيه بحاجة ماسة لتراص الصفوف وشحذ الهمم لبلوغ أهدافنا المرسومة وغايتنا المنشودة لمستقبل أفضل تحل فيه الوحدة محل الفرقة والصراحة محل الأقاويل والأباطيل.

ولاشك بأن دعوة سمو أمير البلاد لمعالجة الأمور الداخلية والخارجية بحنكة وبصيرة تعتبر من أهم الثوابت التي ترتكز عليها الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد وبأن المكانة التي تتمتع بها الكويت عربيًا ودوليًا قد جاءت متطابقة لحجمها وإمكاناتها ويجب أن تكون التحديات على قدر الحجم أو كما جاء بحديث سموه «رحم الله امرءًا عرف قدر نفسه وأحسن تقدير وزنه الحقيقي..».

كما شدد سموه على إعادة بناء الإنسان الكويتي وخاصة ممن يعانون من الآثار النفسية والجسدية التي خلفها العدوان الغاشم وذلك باتباع «البحوث والوسائل العلمية الحديثة باعتبار أن بناء الإنسان عصب التنمية وشريانها الذي يمد كافة القطاعات الأخرى بديناميكيته وحيويته لدفع عجلة التنمية.

وجاءت إشادة سمو أمير البلاد بأبنائه عندما تذكر العشر الأواخر من رمضان المبارك في العام الماضي وآثار الدمار كانت جاثمة على ربوع الكويت لتتغير هذه الصورة تمامًا عندما أدار الشعب الكويتي برجاله ونسائه وبكل عزيمة وإصرار عملية إعادة الإعمار التي برزت نتائجها الإيجابية بعد مرور عام ونيف على تحرير البلاد من براثن الاحتلال.

انتخابات مجلس الأمة
في الكويت

أنهى فريق العمل المكلف بإعادة إعمار مبنى مجلس الأمة أعماله التي استمرت قرابة عام كامل وقطع الفريق شوطًا كبيرًا في عمليات الصيانة والترميم والإصلاح التي تقدر تكاليفها بحوالي ٦٠ مليون دولار، وكان المبنى قد تعرض لدمار وتخريب شامل عندما أضرمت القوات العراقية قبيل اندحارها النار بالقاعة الرئيسية والجناح الأيسر للمبنى، كما تعرضت المكاتب لتدمير شامل بفعل عمليات التخريب.

وفي الوقت الذي تم فيه تجهيز المبنى بالأجهزة الالكترونية والتكنولوجية المتطورة بقاعة الجلسات الرئيسية للمبنى استعد الشعب الكويتي أيضًا لذلك اليوم الذي سيحدده المرسوم الأميري بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الأمة التي أعلن سمو أمير البلاد إجراؤها في أكتوبر ١٩٩٢. وفقًا لما نص عليه دستور الكويت. وكان الشعب الكويتي قد أكد التفافه حول سلطته الشرعية أثناء المؤتمر الشعبي الذي عقد بجدة في أكتوبر ١٩٩٠، وقال سمو أمير البلاد في كلمة وجهها للمؤتمر بأن «الكويتيين عاشوا منذ القدم في أجواء الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه جميعًا، وإذا ما اختلفت اجتهاداتهم بشأن أمر من الأمور المتعلقة بترتيب البيت الكويتي فإنهم يكونون أشد تلاحمًا وإصرارًا وتآزرًا في مواجهة الأخطار التي تهددهم...».

ويعتبر ارتباط أهل الكويت بالنهج الديمقراطي من أهم المقومات التي حافظت على وحدة النظام وكيانه بالرغم من وجود كافة العقبات والعراقيل التي طرأت على المسيرة الديمقراطية خلال الـ ٣٠ عامًا من عمر الدستور الكويتي. وقد عمل هذا الدستور الذي يعتبر بمثابة المظلة التي عملت على توحيد صفوف الكويتيين في الداخل والخارج أثناء محنة الاحتلال العراقي، الأمر الذي أكسبهم قوة في التحدي والتصدي للاحتلال وبكل حزم وصلابة، واستحقوا بذلك احترام العالم وتعاطفه معهم.

ولاشك بأن عودة الحياة الديمقراطية في هذه الظروف الدقيقة التي يعيشها الشعب الكويتي قد ولدّت قناعات لدى الكثيرين بأهمية وضرورة المحافظة على المكتسبات التي شرعها دستور البلاد والعمل على ترسيخ مبدأ التعاون بين السلطات الدستورية بما يحقق الأمن والاستقرار والطمأنينة خاصة في هذا

المنعطف التاريخي الخطير الذي تمر به الكويت والدول الأخرى في المنطقة.

وإذا كان أحد الأهداف السامية للدستور تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم والعمل على توطيد أواصر الثقة المتبادلة بينهما، فإن من الضرورة بمكان أن تتوج هذه العلاقة وبأروع صورها بالوثوب فوق جراح الماضي لنداوي جراحًا جديدة سببتها كارثة الغزو العراقي الغاشم.

ولا يتأتى التئام هذا الجرح الخطير، إلا بتضافر الجهود المخلصة النابعة من القيم الأصيلة والمبادىء الديمقراطية الراسخة التي عرف بها الكويتيون منذ القدم، وقد أثبتت محنة الاحتلال صلابة ومتانة عزيمة أهل الكويت بتسيير أمور البلاد طوال أشهر الاحتلال، وكان صمودهم بالداخل مدعاة للفخر والاعتزاز وقاوموا المعتدين وخاضوا كفاحًا بطوليًا وتعرضوا لأبشع أنواع البطش والتعذيب والتنكيل.

وبالرغم من نعمة التحرير التي أنعم الله بها على الكويتيين بانتهاء حرب تحرير الكويت إلا أن المعركة لم تنته بعد، إذ لا يزال حاكم بغداد يترأس السلطة في العراق ويطلق تهديداته للكويت ودول المنطقة. ومن هذا المنطلق فإن إعادة ترتيب القضايا الراهنة للبيت الكويتي بما يتلاءم وظروف هذه المرحلة التاريخية قد باتت أمرًا ملحًا، وهذا ما ستكشفه نتائج انتخابات مجلس الأمة القادم. مع التأكيد على أهمية التعاون بين الحكومة والمجلس من أجل درء الخطر وردع العدوان، والتمعن في مستقبل الكويت المنظور.

وفي هذا الصدد فقد أكد سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بأن «لا قيمة للحرية والديمقراطية ولا عزة ولا كرامة لنا جميعًا بغير الكويت وطنًا.. دولة حرة مستقلة كاملة السيادة».. مما يدل على أن إرادة التحدي والوقوف بوجه العدوان تتطلب تظافرًا بالجهود التي تصدق القول بالعمل، ومستلهمة قراراتها من دروس وعبر الماضي مع تأكيدها على شحذ الهمم والطاقات لعملية بناء الإنسان الكويتي ليذود عن تراب وطنه ويرد كيد المعتدين.

ولاشك بأن المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمة القادم ستكون جسيمة ويتحمل أعباءها كل من الحكومة والمجلس على حد سواء نتيجة للآثار التي خلفتها كارثة الاحتلال العراقي، والتي بدأت تلقي بظلالها على البرامج الانتخابية للمرشحين الذين استعدوا لخوض الانتخابات وتكمن أهمية البرنامج الانتخابي بأنه المقياس الحقيقي الذي يعكس وعي المرشحين والناخبين، كما بدأت أيضاً الندوات والملتقيات الفكرية بين المرشحين والناخبين تخضع لمناقشات وآراء مختلفة تدور في فلك القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآنية والمرتقبة.

ولاشك بأن الدروس المستفادة من كارثة الاحتلال قد أكدت على أن صوت الحكمة والمصلحة العامة سيسود على صوت المشاحنات والمساجلات الدخيلة على المجتمع الكويتي الذي يتطلع الآن وقبل أي وقت مضى إلى المحافظة على وحدة الصف وتماسك جبهته الداخلية لتحقيق مزيد من التقدم والرفاه والازدهار في مختلف الميادين، بعد أن أثبتت المواقف والأحداث صلابة عزيمته وإصراره بالدفاع عن أمن واستقرار الكويت.

المرسوم الأميري
لانتخابات مجلس الأمة

يستعد حوالي ٨٢ ألف ناخب كويتي لانتخاب خمسين عضوًا يمثلون خمسة وعشرين دائرة انتخابية بناء على دعوة المرسوم الأميري لانتخابات مجلس الأمة الكويتي التي ستجري في الخامس من أكتوبر القادم عام ١٩٩٢ كما أصدرت وزارة اداخلية بيانًا بشأن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة، والذي حددت مدته اعتبارًا من صباح أمس (الاثنين) ٣١ أغسطس وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الأربعاء الموافق ٩ من سبتمبر ١٩٩٢.

وتأتي دعوة المرسوم الأميري لانتخابات مجلس الأمة تطبيقًا لما جاء في الفصل الثالث من الباب الرابع للدستور الكويتي الذي صادق عليه المغفور له أمير الكويت الأسبق الشيخ عبدالله السالم الصباح في الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩٦٢، وبين الفصل الثالث مهام وصلاحيات السلطة التشريعية عندما أكدت المادة (٨٠) على أن يتألف مجلس الأمة من خمسين عضوًا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقًا للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب».

وأعطت المادة (٣٩) من هذا القانون الحق للجنة الانتخاب عندما أكدت على أن ينتخب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعينه القرعة. ويعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب ويوقع مع سائر أعضاء اللجنة محضر الانتخاب...».

وقد أدى تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في ديسمبر ١٩٨٠ بزيادة عدد الدوائر الانتخابية إلى خمسة وعشرين دائرة بدلاً من عشر دوائر إلى انتقال العديد من المرشحين من دوائرهم الانتخابية إلى دوائر أخرى وقد انعكس ذلك على نتائج انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، عندما انخفضت أعداد المرشحين من ٤٤٧ مرشحًا إلى ٢٦٧ مرشحًا خلال نفس الفترة، وانخفاض فارق عدد الأصوات بين الفائزين والمنافسين لهم. مما يؤكد حدة المنافسة بينهم

ومن المنتظر أن تشهد فترة الاستعداد للانتخابات القادمة وهي أول انتخابات نيابية بعد مأساة الاجتياح العراقي للكويت في ١٩٩١/٨/٢، تشهد مساحات شاسعة ومتنوعة من الحوار الديمقراطي الصريح الذي يقوم على

المكاشفة في طرح الأفكار والتصورات المستقبلية لإعادة بناء الإنسان الكويتي. ومن المؤمل أيضًا أن يتم مناقشة الأوضاع السياسية التي تمر بها الكويت في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها. حيث لا يزال النظام العراقي يتملص من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وخاصة في قضيتي إطلاق سراح الأسرى والمرتهنين من الكويتيين وغيرهم، وقضية ترسيم الحدود الكويتية العراقية بعد أن صادق مجلس الأمن على قرار لجنة ترسيم الحدود في اجتماعه الأخير.

ولاشك بأن التجربة الديمقراطية التي جبل عليها الشعب الكويتي قد أكسبته خبرة تاريخية وحنكة في معالجة القضايا الجوهرية، ومستندًا بما لديه من وعي وإدراك عميقين لتجاوز أي عثرة أخرى قد تقف في طريقه أو تحاول النيل من حقوقه التي شرعها دستور ١٩٦٢. وأكدها سمو أمير البلاد بإيفائه لوعده الذي قطعه في عودة الحياة البرلمانية عندما أعلن في إحدى خطاباته بأنها ستتم في أكتوبر ١٩٩٢م.

ولاشك بأن الشعب الكويتي الذي عايش أفراح النصر والتحرير وعودة الشرعية، فإنه يتنفس اليوم عبق الديمقراطية والحرية باستئناف الحياة البرلمانية من جديد، ويتطلع الآن وقبل كل شيء إلى المحافظة على وحدته الوطنية التي أثبتت صلابتها أثناء كارثة الاحتلال العراقي الغاشم.

قفل باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة السابع

بانقضاء الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم الأربعاء التاسع من سبتمبر ١٩٩٢ أقفل باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي بعد انتهاء الفترة التالية لصدور المرسوم الأميري بالدعوة للانتخاب، وقد تقدم خلال العشرة أيام الماضية وهي الفترة التي حددها بيان وزارة الداخلية ٣٠٣ مواطنين لترشيح أنفسهم.

ومن المتوقع أيضًا أن ترتفع أعداد المرشحين المتنازلين عن خوض انتخابات مجلس الأمة القادم إذا أجازت المادة (٢٤) من قانون الانتخاب «لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح كتابة في مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشيح وذلك قبل ميعاد الانتخابات بأربعة أيام على الأقل، ويدون التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين، كما يعلن يوم الانتخاب لعرضه على باب اللجان الانتخابية في الدائرة».

وتشير الأحصائيات المتعلقة بأعداد المرشحين الذين تم تسجيلهم خلال الفترة من صدور المرسوم وحتى قفل باب الترشيح في مجلس الأمة في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ والمجلس الوطني عام ١٩٩٠ تشير إلى تفاوت أعداد المرشحين، فبينما بلغ عدد المرشحين في انتخابات مجلس ١٩٨١ (٥٣٤) مرشحًا انخفض هذا العدد في مجلس ١٩٨٥ ليصبح ٢٦٨ مرشحًا في حين ارتفعت أعداد المرشحين في انتخابات المجلس الوطني إلى ٥٨٣ مرشحًا.

ويرجع تفاوت أعداد المرشحين في المجالس الثلاث عند قفل باب الترشيح للأسباب التالية:

١ ــ إن ارتفاع مجموع المرشحين في مجلس ١٩٨١ إلى ٥٣٤ بسبب غموض التنافس بينهم وعدم وضوح الرؤية في هذه الفترة التي جاءت بعد مرور أربع سنوات من توقف الحياة النيابية وإصدار الأمر الأميري بحل مجلس الأمة الرابع في أغسطس عام ١٩٧٦. كما أن تغيير الدوائر الانتخابية قد شمل مناطق جديدة لم تكن موجودة في السابق بالإضافة إلى فصل وضم مناطق انتخابية عن الدوائر التي كانت تتبعها في السابق.

٢ ــ أما أسباب انخفاض أعداد المرشحين في انتخابات مجلس ١٩٨٥ إلى ٢٦٨ فإنها ترجع إلى تنافس المرشحين على شكل قوائم انتخابية التقت فيها

توجهات المرشحين وآرائهم التي تم صياغتها في برنامج انتخابي واحد، سواء كان ذلك في دائرة انتخابية واحدة أو في دوائر متعددة. كما عملت ظاهرة ما تسمى بـ «الانتخابات الفرعية» التي تجرى عادة قبل فتح باب الترشيح إلى تقلص أعداد المرشحين أيضًا، ويتم من خلال هذه الانتخابات تزكية اثنين من المرشحين في دائرة انتخابية ما لخوض الانتخابات النيابية بناخبين ملتزمين.

٣ ـ ويرجع ارتفاع أعداد المرشحين لانتخابات المجلس الوطني الذي بلغ عددهم حتى قفل باب الترشيح ٥٨٣ إلى إحجام بعض المرشحين في انتخابات المجالس النيابية السابقة عن خوض انتخابات المجلس الوطني مما هيأ الفرصة السانحة أمام الوجوه الجديدة التي لم يحالفها الحظ في الانتخابات السابقة.

أما انسحاب وتنازل المرشحين خلال الفترة التي حددتها المادة (٢٤) من قانون الانتخابات والتي تمتد إلى قبل موعد الانتخاب بأربعة أيام، فقد سجلت انتخابات المجلس الوطني ارتفاعًا ملحوظًا بأعداد المتنازلين أو المنسحبين وبلغ ٢٣٥ مرشحًا وبنسبة ٤٠٪ بينما كانت أعداد المنسحبين في مجلس ١٩٨١ (٨٧) مرشحًا وبنسبة ١٦٪ في الوقت الذي انخفضت فيه أعداد مرشحي مجلس ١٩٨٥ إلى ٣٧ مرشحًا وبنسبة ١٢٪.

ويوضح الجدول التالي الذي أعده فريق (كونا) لتغطية الانتخابات أعداد مرشحي انتخابات مجلس ١٩٨٥، الأعضاء في المجالس السابقة ومرشحي مجلس ١٩٩٢ الذين خاضوا انتخابات المجالس النيابية السابقة.

مجلس الأمة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
	٦٣-٦٧	٦٧-٧١	٧١-٧٥	٧٥-٧٦	٨١-٨٥	٨٥-٨٦
المرشحون في انتخابات مجلس ١٩٨٥ الأعضاء في المجالس النيابية السابقة	١٤	١٧	٢٢	٣٠	٤٤	—
المرشحون في انتخابات مجلس ١٩٩٢ خاضوا انتخابات المجالس السابقة	١٢	١٨	١٧	٢٧	٥٦	٧٢

القضايا المطروحة
على الساحة الانتخابية

ينتظر الكويتيون بترقب ما ستسفر عنه نتائج انتخابات مجلس الأمة التي ستجرى في ٥ أكتوبر ١٩٩٢. وقد بدأ نشاط المرشحين في حملاتهم الانتخابية لجذب الأصوات الكافية لتبوؤ كرسي البرلمان منذ لحظة صدور المرسوم الأميري بتحديد الخامس من أكتوبر يوماً للانتخابات وسط أجواء شعبية محمومة تعكس الارتفاع الكبير بالوعي والاهتمام بقضايا الوطن والمواطنين وذلك بعد التجربة المريرة التي مرت بها الكويت وشعبها من جراء الغزو العراقي الغاشم.

وتكتظ معظم مقرات المرشحين بجمهور كبير حين الإعلان عن افتتاح المقر أو إجراء ندوة فيه يطرح المرشح خلالها برنامجه الانتخابي أو يناقش القضايا التي تهم المواطن الكويتي.

ولاشك أن القضايا التي تؤرق الشارع الكويتي في هذه الفترة المهمة من تاريخ الكويت متشعبة ومتداخلة وتمس جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أن أولويات الشارع الكويتي تنحصر في مجموعة من القضايا تستمد أهميتها من الأحداث التي عصفت بالكويت والمنطقة في الآونة الأخيرة والتحولات الجذرية التي اجتاحت العالم من أقصاه إلى أقصاه.

فمن الناحية السياسية تحتل قضية الأمن القومي المرتبة الأولى في أجندة الناخب الكويتي الذي سلبت منه هويته لمدة سبعة أشهر ذاق خلالها جميع أشكال العذابات إبان الاحتلال العراقي للكويت.

ومن أهم المواضيع المطروحة على الساحة الكويتية المتعلقة بقضية الأمن القومي ويناقشها المرشحون والناخبون موضوع الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها دولة الكويت مع بعض الدول الغربية. ويتفق عدد كبير من المرشحين بأن هذه الاتفاقيات لا تكفي لتحقيق أمن دائم للبلاد لذا فقد دعا هؤلاء المرشحون إلى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية وتطويرها وإعادة النظر بنظام التجنيد الاجباري إلى جانب التنسيق مع الدول المجاورة الشقيقة لإرساء ترتيب أمني في المنطقة يضمن تحقيق أمن ذاتي يصد أي عدوان خارجي. وكذلك العمل على ترسيخ الديمقراطية والحريات العامة والمحافظة على حقوق الإنسان كي تجد الكويت لها مكانًا في النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التبلور والذي لا يقبل أقل من هذه الشروط للالتحاق به.

وتأتي قضية المساءلة السياسية «وفتح ملف ٢ أغسطس» في المرتبة الثانية في أجندة الناخب الكويتي حيث تردد في عدد كبير من المقرات الانتخابية موضوع إجراء تحقيق شامل واقتراح قيام لجنة برلمانية يناط إليها القيام بهذه المهمة. ويتفق معظم من ينادون بمبدأ المساءلة السياسية حول قضية الغزو العراقي للكويت بأن القضية ليست قضية محاسبة أحد ولكن لكشف الحقائق من أجل الاتعاظ والتعلم من الأخطاء وكذلك من أجل التاريخ والأجيال القادمة التي سوف تسعى بشتى الطرق لمعرفة حقيقة ما حدث.

ومن جهة أخرى كثر الحديث خلال فترة الاستعدادات للانتخابات عن حقوق المرأة السياسية وذلك مقارنة بالانتخابات السابقة. وينقسم الشارع الكويتي إلى مؤيد ومعارض إلى جانب طرف ثالث يؤيد إعطاء المرأة حق الانتخاب دون حق الترشيح. ويستند المرشحون بأطروحاتهم حول هذا الموضوع على مواد دستورية وفتاوي دينية وأعراف اجتماعية كل يرى أنها تسند رأيه.

وتدور في الساحة الكويتية مناقشات مطولة حول موضوع السماح بقيام أحزاب سياسية في البلاد. ويستشهد الرافضون لهذا الاقتراح بالكوارث الأمنية التي جلبها تناحر الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية والأجنبية. بينما يؤكد المؤيدون لهذا الاقتراح بأن على الكويتيين ألا يقارنوا أنفسهم بمن هم أسوأ منهم بل على العكس يجب أن يقتدوا بالدول الديمقراطية التي تنعم باستقرار سياسي مع وجود أحزاب سياسية فيها كما يشدد هذا الفريق على أنه ليس بالإمكان ممارسة ديمقراطية حقيقية دون أحزاب سياسية.

ويتفق معظم المرشحين على ضرورة إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وأهمها قانون التجمعات وقوانين الطباعة والنشر حيث ينتفي سبب وجودهم في الفترة الحالية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تصدرت قضية المحافظة على المال العام أجندة الشارع الكويتي. وأشار العديد من المرشحين في ندواتهم إلى هناك هدرًا غير مبرر للمال العام في الوقت الذي يجب فيه الحفاظ على ثروات البلاد لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

كما تواجه خطة الحكومة لحل المديونيات الصعبة وتنشيط الاقتصاد التي تبنتها الحكومة قبل عدة شهور انتقادات من قبل شريحة من المرشحين الذين يطالبون بإعادة النظر في هذه الخطة في حين أن شريحة أكبر لم تشر إلى هذه القضية بالمرة.

وبالنسبة لاستثمارات الكويت الخارجية فقد نال هذا الموضوع قسطًا وفيرًا من المناقشات والأخذ والرد خاصة بعد ورود أنباء عن وقوع خسائر لاستثمارات الكويت في أسبانيا. ويشدد بعض المرشحين على ضرورة وضع استثمارات الكويت الخارجية تحت وصاية مجلس الأمة وألا تكون سرًا من أسرار الدولة كما هو الحال الآن.

أما من الناحية الاجتماعية فقد أخذت قضية التركيبة السكانية الصدارة بالنسبة للقضايا الاجتماعية المطروحة على الساحة. وعلى الرغم من تعدد الآراء حول هذه المشكلة من حيث أسباب ظهورها ومدى خطورتها على المجتمع الكويتي إلا أن الجميع يتفق على ضرورة إعطاء هذا الموضوع حقه في المجلس القادم والعمل على إصلاح الخلل القائم في التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي.

وتأخذ قضية «البدون» نفس الأهمية من قبل المرشحين والناخبين على حد السواء ويتفق الجميع على وجوب حلها. وينظر بعض المرشحين لهذه القضية من منظور إنساني حيث أنه لا يجوز أن يعيش في الكويت أشخاص لا يستطيعون التمتع بخدمات المجتمع المختلفة بينما ينظر فريق آخر إلى القضية بمنظور أمني حيث أن وجود هذه الفئة من الناس ومعظمها يعمل في السلك العسكري قد يؤدي إلى مشاكل أمنية الكويت بغنى عنها. ويكثر الحديث عن هذه القضية في المناطق الخارجية حيث يقطن معظم أفراد هذه الفئة.

وإلى جانب قضية «البدون» تأتي قضية الكويتيين حاملي الجنسية الكويتية من المادة الثانية. وقد طالبت شريحة عريضة من المرشحين ووعدت الناخبين في حال وصولهم إلى المجلس توحيد الجنسية الكويتية. ويقول معظم هؤلاء المرشحين أنه لا يجوز أن ينقسم الكويتيون إلى فئات وقد أثبتت أحداث الغزو بأنه لا فرق بين كويتي بالجنسية الأولى أو كويتي بالجنسية الثانية.

ونال موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية نصيبه من النقاش ويقترح بعض المرشحين تنقيح المادة الثانية من الدستور بحيث تكون الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع بينما يؤكد فريق آخر على أن المادة المذكورة لا تحتاج إلى تنقيح ويجب التروي في التعامل مع هذه القضية.

ويكثر الحديث في هذه الانتخابات حول ضرورة القضاء على الواسطة ووجوب سيادة القانون في المجتمع. كما ينادي عدد كبير من المرشحين بالمزيد من استقلالية القضاء إلى جانب الارتفاع بالخدمات الاجتماعية العامة وتقديم خدمات أفضل للمواطن. كما نال موضوع التعليم اهتمامًا كبيرًا من قبل المواطنين الكويتيين. وأقيمت حول هذا الموضوع عدد من الندوات التي ألقت الضوء على أهمية إعادة النظر بالعملية التعليمية بالكويت من حيث المناهج وغيرها من النواحي التعليمية.

ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من قيام انتخابات فرعية قبلية في بعض المناطق في الكويت إلا أنها لاقت امتعاضًا شديدًا من قبل شريحة واسعة من المواطنين سواء مرشحين أو ناخبين. وطالب البعض بتجريم الانتخابات الفرعية القبلية أو الطائفية إلى جانب القضاء على ظاهرة شراء الأصوات.

وهكذا، فإن الكويتيين سيتجهون إلى صناديق الاقتراع في ٥ أكتوبر يحملون معهم هموم وطنهم ويحددون، في مرحلة مصيرية من مراحل تاريخهم، من سيحتل مقاعد المجلس القادم ليضع نهاية لتلك الهموم والمشكلات.

تحليل انتخابات
مجلس الأمة

دشنت الكويت في الخامس من اكتوبر مرحلة تاريخية جديدة من مسيرة الديمقراطية التي سطرها ونظمها دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٢.

وتشير المعطيات الأولية إلى أن أكثر من ٨٠ بالمائة من المقيدين في جداول الانتخابات شاركوا في الاقتراع الذي تم يوم الاثنين الماضي منذ الساعة الثامنة صباحا وحتى الثامنة مساء في مختلف أنحاء الكويت ومن خلال ٢٥ دائرة انتخابية.

واحتضن مجلس الأمة الجديد عناصر على مستوى عال من الثقافة والعلم الأمر الذي سيساعد حتمًا على معالجة قضايا كثيرة ستطرح على بساط البحث أمام مجلس الأمة الجديد الذي دعا سمو أمير البلاد اليوم إلى انعقاده في ٢٠ اكتوبر الجاري.

وسيترأس الجلسة الأولى للمجلس أكبر الأعضاء سنًا وهو النائب جاسم الصقر الذي فاز بالمركز الثاني عن الدائرة الثالثة / الشويخ الشامية / باعتباره أكبرهم فيما يعتبر طلال العيار النائب الأول عن الدائرة الـ ٢٠ أصغر الأعضاء سنًا.

ويضم مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ تسعة أعضاء من المجلس الوطني من أصل ٣٤ رشحوا أنفسهم كما أعيد انتخاب ٢٠ مرشحًا من أعضاء مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ من أصل ٣٤ عضوًا.

وفاز التجمع الإسلامي الشعبي بثلاثة مقاعد من أصل تسعة مرشحين نزلوا تحت هذه القائمة فيما فاز اثنان من المنبر الديمقراطي من أصل ثمانية واثنان من الائتلاف الإسلامي الوطني.

ويمثل الحركة الدستورية الإسلامية ثلاثة نواب ونائب واحد فقط من التجمع الدستوري في المجلس الجديد بينما فاز ١٥ نائبًا عن تكتل النواب ومنهم من ينتمي للتنظيمات السياسية الأخرى، في حين نال أبناء القبائل أو كما يطلق عليهم القبليون تسعة مقاعد ويمثلون ثمانية دوائر انتخابية. كما فاز عشرة مرشحين مستقلين في الانتخابات الأخيرة.

ويذكر أن عباس مناور هو النائب الذي كانت له أكثر المشاركات النيـابية في المجـالس السابقـة.. حيث شارك في جميـع المجالس منـذ المجلس التأسيسي عـام ١٩٦٢ وحتى مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ باستثناء مجلس عـام ١٩٨١ الذي لم يفـز بعضويته.

أما خالد العدوة فقد كان صـاحب أكبر عـدد من الأصوات حيث حصـل في دائرته الـ ٢١/الأحمدي/على ٢٧٣٦ صوتًا فيما كانت أقل الأصوات من نصيب محمد ضيف الله الفائز بـالمركـز الثاني في الـدائرة الـ ١٧ جليب الشيـوخ والذي حصل على ٤٦٦ صوتًا.

واختلفت فروقات الأصوات بين المركزين الأول والثاني من دائرة إلى أخـرى وكان أكبر هذه الفروقات في الدائرة الـ ١٦/العمرية/حيث حصل الفائز بـالمركـز الأول وهو مبارك الدويلة على ٢١٩٣ صوتًا بفارق ٨٤٢ صوتًا من الفـائز بـالمرتبـة الثانية وهو مبارك الخرينج الـذي حصل عـلى ١٣٥١ صوتًـا. أما أقـل الفروقـات فكانت في الدائـرتين الـ ١٩/الجهـراء الجديـدة/والـ ٢٥/أم الهيمان/حيث لم يفصل الفائز بالمركز الأول فيهما عن الثاني سوى ثلاثة أصوات فقط.

مراسم افتتاح مجلس الأمة

يتفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد صباح بعد غد بافتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع لمجلس الأمة. ويستقبل حضرة صاحب السمو الأمير من قبل لجنة الاستقبال برئاسة رئيس السن أي أكبر الأعضاء سنًا وهو جاسم حمد الصقر حيث يصطحب سموه لإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية للافتتاح.

ومن ثم يتفضل حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس السن بأخذ أماكنهم على المنصة.

وتبدأ مراسم الافتتاح بتلاوة من آيات الذكر الحكيم يتفضل بعدها حضرة صاحب السمو أمير البلاد بإلقاء النطق السامي معلنًا بدء مرحلة جديدة من الحياة البرلمانية بعد توقف دام ست سنوات منفذًا لوعد أطلقه سموه بتكريس مبدأ المشاركة الشعبية في ظل دستور الكويت وذلك بالمؤتمر الشعبي الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية إبان الاحتلال العراقي الآثم.

ثم يلقي رئيس السن خطابًا يرحب فيه بحضرة صاحب السمو الأمير يتلى بعد مرسوم الدعوة بانعقاد المجلس. ومن بعده يلقي سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح الخطاب الأميري الذي يشرح برنامج عمل الحكومة وتطلعاتها للمرحلة المقبلة إضافة إلى أهم القضايا التي تواجه الكويت وسعيها إلى وضع الحلول المناسبة لها.

وتتوقف الجلسة بعد تلاوة الخطاب الأميري فترة تودع خلالها لجنة الاستقبال حضرة صاحب السمو الأمير.

وبعد مغادرة صاحب السمو الأمير قاعة المجلس يستأنف الأعضاء جلساتهم للنظر في جدول الأعمال. وحسب المادتين ٣٢ و ٣٣ من اللائحة الداخلية للمجلس يشرع المجلس بعد انتهاء مراسم افتتاح الدور السنوي العادي في انتخاب أعضاء مكتبه أو استكمال عددهم وفقًا للدستور واللائحة.

«ويتكون مكتب المجلس من رئيس ونائب الرئيس وأمين السر والمراقب ويضم إليهم رئيس كل من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجرد انتخابهما..» ولا يجوز إجراء أي مناقشة في المجلس قبل انتخاب أمين السر والمراقب.

ووفقًا للمادتين ٤٢ و ٤٣ من اللائحة الداخلية للمجلس «يؤلف المجلس خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لأعماله..» ويؤلف المجلس اللجان الدائمة الآتية:

أولًا: لجنة العرائض والشكاوى وعدد أعضائها خمسة.

ثانيًا: لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، وعدد أعضائها خمسة.

ثالثا: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وعدد أعضائها تسعة.

رابعا: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وعدد أعضائها سبعة.

خامسا: لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد وعدد أعضائها خمسة.

سادسا: لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل وعدد أعضائها خمسة.

سابعًا: لجنة الشؤون الخارجية وعدد أعضائها خمسة.

ثامنًا: لجنة المرافق العامة وعدد أعضائها سبعة ويدخل في اختصاصها على وجه الخصوص ما يتعلق بالمرافق المرتبطة بوزارات البريد والبرق والهاتف والأشغال العامة والكهرباء والماء والبريد.

تعليق حول بدء اجتماعات
الفصل التشريعي السابع

سوف تسجل كتب تاريخ دولة الكويت يوم الثلاثاء العشرين من أكتوبر عام ١٩٩٢ كواحد من أكثر أيام هذا البلد الصغير إشراقًا وبهجة. فهو يوم وفاء القائد لعهده الذي قطعه على نفسه قبل عامين وبضعة أيام عندما وعد في مؤتمر جدة الشعبي بالعودة للديمقراطية نهجًا وممارسة والعمل بدستور ١٩٦٢ كاملًا غير منقوص. كما أن يوم العشرين من اكتوبر ١٩٩٢ سوف يدخل كتب التاريخ باعتباره اليوم الذي تجلت فيه الوحدة الوطنية الكويتية كأنصع ما يكون عندما تلاقت آراء وأفكار سمو أمير البلاد وأعضاء مجلس الأمة والسلطة التنفيذية مع هموم وطموحات وتطلعات أبناء الشعب الكويتي والتي كشفت عنها المخيمات الانتخابية خلال الفترة التي سبقت انتخابات الخامس من الشهر الجاري.

لقد أكدت كلمة الشيخ جابر الأحمد الصباح التي تضمنت النطق السامي بافتتاح دور من المبادىء الأساسية التي تحدد ملامح مسيرة الكويت خلال المرحلة الجديدة التي ابتدأت يوم الرابع والعشرين من أكتوبر، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولًا: الحفاظ على استقلال الكويت وحريته والنهوض به ورفعة شعبه هي الغاية الأولى التي يجب أن تعمل لها الأجيال الكويتية باستمرار.

ثانيًا: حق المواطنين في اختيار ممثليهم بوحي من إرادتهم الحرة هو الطريق السليم لخدمة الوطن وهو مصدر الثقة في صواب الأداء.

ثالثًا: إن الكويت نجحت في تصفية آثار العدوان المادية والبيئية، ولكن الآثار النفسية مازالت قائمة لصعوبة وقساوة التغلب عليها خاصة في ظل الدماء البريئة التي سالت وفي ظل مئات الأسرى الذين مازالوا في سجون نظام الحكم العراقي.

رابعًا: إن صمود الكويتيين في الداخل والخارج وتراصهم وتماسكهم وتراحمهم الواسع والدؤوب كان وراء ذلك التأييد الشعبي العالمي الواسع الذي لقيته القضية الكويتية منذ الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ وإلى الآن.

خامسًا: إن الدفاع عن الكويت وحمايتها هو في المقام الأول مسؤولية شعبها بالرغم من ضرورة تعميق العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب الحق وآزرت الكويتيين.

سادسًا: إن الاعتماد على الذات يحتم معرفة القدرات الذاتية بعقلانية ودقة كي لا يدخل الإنسان في مضمار أطول من نفسه ولا تقفز الأوطان إلى مواقع غير مستعدة لها.

سابعًا: إن خدمة الوطن صنو للنهج الأخلاقي الذي يستمد قيمه ومبادئه من الشرائع السماوية ومن مصلحة البلاد.

ثامنًا: إن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واجب لأنهما معًا من الكويت وللكويت، وهو تعاون تفرضه الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وكانت تلك المبادىء ذاتها هي التي حفلت بها كلمة رئيس السن عبدالعزيز حمد الصقر الذي أكد أن الشرعية استكملت عودة مؤسساتها يوم العشرين من أكتوبر بعودة الحياة البرلمانية إلى البلاد والتي يعود للرواد من رجالات الكويت الأول فضل إقامتها وإرساء قواعدها.

ولقد شدد رئيس السن على تعاون السلطتين ـ تشريعية وتنفيذية ـ في ظل تحديات وظروف تحتم الموضوعية في معالجة القضايا والواقعية في ممارسة العمل داخل البرلمان أو الحكومة بحيث يكون اختلاف الراي وتباين الاجتهاد في نهاية المطاف لخدمة مصلحة الكويت وشعبها.

اما الوحدة الوطنية، فقد حمل رئيس السن مجلس الأمة مهمة ترسيخها وإذكاء روحها وتأصيل مفهومها، وطالب الأعضاء بأن يكونوا قدوة في إنكار المصالح الشخصية والمكاسب السياسية ونبذ العصبية القبلية والمحاباة الطائفية.

وبالنسبة للخطاب الأميري الذي ألقاه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح والذي يشكل خطة عمل الحكومة

خلال هذه المرحلة فقد حفل وإن كان بشكل أكثر تفصيلا بذات المبادىء والأهداف التي وردت في كلمتي سمو الأمير ورئيس السن. ولخص الخطاب الأميري القضايا التي تشغل بال المواطنين والتي ستكون محور عمل الحكومة كما يلي:

تقديم الرعاية لأسر الشهداء والمفقودين.

- متابعة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق لتأخذ وضعها الشرعي في القوانين والعلاقات الدولية.
- الاهتمام بأمن البلاد بتعليم وتدريب رجاله وتجهيزهم بالوسائل والتقنيات الحديثة بما يعزز قدراتهم ويؤهلهم لتحمل المسؤولية.
- إعادة بناء وتطوير القوات المسلحة وتزويدها بالمعدات والأسلحة اللازمة مع التركيز على العنصر البشري لحماية الوطن والمحافظة على استقلاله.
- تعديل المسار الاقتصادي لتحقيق نمو صحيح ورفع مستوى الأداء الإداري والانتاجي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وتنويع الموارد.
- الاستمرار بجهود التخطيط الشامل ومتابعة بناء الدولة الحديثة وتطوير وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية لجميع المواطنين في جميع المناطق.
- الاستمرار في توفير الضمان الاجتماعي وتعزيز الدور الاجتماعي للمرأة الكويتية وتحقيق طموحاتها.
- تعزيز إمكانات مرفق الإعلام بما يمكن أجهزته من أداء رسالتها في تكريس الانتماء للوطن وتعزيز الوازع الديني والأخلاقي.
- الاهتمام بالشباب باعتبارهم الطاقة الحقيقية التي يمكن استثمارها لآجال تتماشى مع الأهداف الوطنية ورعايتهم ذهنيًا ونفسيًا وبدنيًا.
- الاهتمام بالتركيبة السكانية والتحكم في حجم ونوعية العمالة الوافدة وتنمية الموارد البشرية الوطنية.

- الالتزام بثوابت السياسة الخارجية الكويتية المتمثلة في الحفاظ على استقلال البلاد وتعميق الانتماء العربي والإسلامي والدفاع عن قضايا الأمة ومبادىء الحرية والعدل والسلام وحقوق الإنسان وتعميق العلاقات مع دول مجلس التعاون والدول الشقيقة والصديقة التي ساندت الكويت.

وفيما يتعلق بالوحدة الوطنية والتعاون بين السلطات فقد أفرد لها الخطاب الأميري في ختامه أربع فقرات كاملة نظرًا لأنها وكما ورد بالنص «تمثل القاعدة الأساسية للممارسة الديمقراطية وفاعليتها».

ويمكن القول بكل جرأة أن الخطاب الأميري الذي ألقاه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء قد استجاب للتوجهات الشعبية التي عبرت عن نفسها في النقاشات والحوارات التي دارت بين الناخبين والمرشحين خلال فترة الإعداد للانتخابات، وهي استجابة تؤكد أصالة التوجه الديمقراطي في المجتمع الكويتي.

إن ما تردد يوم أمس العشرين من أكتوبر عام ١٩٩٢ كان سيمفونية رائعة النغمات، عزف مفرداتها قادة الكويت ونوابها أما عنوان تلك السيمفونية فهي تلك الكلمات الشهيرة التي أطلقها صاحب السمو أمير البلاد في وقت سابق وتغنى بها الجميع «كلنا للكويت والكويت لنا».

التشكيلات الوزارية
في الكويت

أعلن هنا ظهر اليوم (١٩٩٢/١٠/١٧) تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة وهي السادسة عشرة في تاريخ البلاد والسابعة التي يرأسها سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بأكبر مشاركة من نوعها من أعضاء مجلس الأمة المنتخبين.

ويبين دستور دولة الكويت الصادر في عام ١٩٦٢ في الفصل الرابع ـ السلطة التنفيذية ـ مادة ١٢٣ أن مجلس الوزراء يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

ويشترط فيمن يتولى الوزارة حسبت المادة ٢٥ أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية ووفقاً للقانون وأن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخابات وأن لا يقل سنه يوم الانتخابات عن ثلاثين سنة ميلادية وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

وبموجب المادة ١٢٦ يؤدي رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام الأمير اليمين التالية «اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وان احترام الدستور وقوانين الدولة واذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي اعمالي بالأمانة والصدق».

وعرفت الكويت في ١٩٦٢/١/١٧ أول وزارة في تاريخها برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح حيث شكلت للتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي.

أما الوزارة الثانية فقد شكلت في ٢٨ يناير ١٩٦٣ برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح بعد انتخابات أول مجلس أمه بالكويت والتي جرت في ٢٣ يناير ١٩٦٣، وتشكلت الوزارة الثالثة في ٦ ديسمبر ١٩٦٤ لكنها لم تنل ثقة مجلس الأمة بسبب تعارضها مع المادة ١٣١ من الدستور وكان من نتيجة ذلك أن استقالت الوزارة وتم تشكيل وزارة جديدة في ١٩٦٥/١/٣م وهي الوزارة الرابعة.

أما الوزارة الخامسة فقد تشكلت في ٤ ديسمبر ١٩٦٥ بعد وفاة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت آنذاك وهي أول وزارة في عهد الشيخ صباح السالم الصباح وبرئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح.

والوزارة السادسة تشكلت في ٤ فبراير ١٩٦٧ برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح بعد انتخابات مجلس الامة الثاني التي جرت في ١٩٦٧/١/٢٥.

وصدر المرسوم الأميري بتشكيل الوزارة السابعة في ٤ فبراير ١٩٧١ بعد انتخابات مجلس الأمة الثالث وكانت الحكومة برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح. وفي ١٥ اكتوبر ١٩٧١ صدر مرسوم بتعيين وزيرين جديدين لوزارة العدل وآخر لوزارة الكهرباء.

وبعد انتخابات مجلس الأمة الرابع تشكلت الوزارة الثامنة في ٩ فبراير ١٩٧٥ برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح، وقد تم في هذه الوزارة استحداث وزارة للإسكان لأول مرة واخرى للنفط.

أما الوزارة التاسعة فقد تشكلت في ١٩٧٦/٩/٦ برئاسة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بعد الأمر الأميري الذي أصدره الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت آنذاك بحل مجلس الأمة في اغسطس ١٩٧٦.

وفي ١٦ فبراير ١٩٧٨ تشكلت الوزارة العاشرة في تاريخ الكويت والأولى في عهد سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح وكانت برئاسة، سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وتشكلت الوزارة الحادية عشرة في ٤ مارس ١٩٨١ بعد انتخابات مجلس الأمة الخامس التي جرت في ٢٣ فبراير ١٩٨١ في حين تشكلت الوزارة الثانية عشرة في ٣ مارس ١٩٨٥ بعد انتخابات مجلس الأمة السادس في ٢٠ فبراير ١٩٨٥. وجميع هذه الوزارات كانت برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وصدر المرسوم الأميري بتشكيل الوزراة الثالثة عشرة في ٢ يوليو ١٩٨٦ بعد صدور الأمر الأميري بحل مجلس الأمة السادس في ٣ يوليو ١٩٨٦ وقد ضمت الوزارة عشرين وزيرا وكانت برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وبعد إجراء انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٠ صدر مرسوم أميري بتشكيل الوزارة الرابعة عشرة وذلك بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٠ وبرئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح.

وكانت الوزارة الخامسة عشرة قد شكلها سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح في ٢٠ ابريل ١٩٩١ بعد أن من الله على الكويت بنعمة التحرير من العدوان العراقي الغاشم. وقد عهدت اليها مهمة اعادة البناء والاعمار لما دمره العدو العراقي الآثم وتكونت من ٢٠ وزيرا.

وهكذا فإن الأمر الأميري الذي صدر في ١٢ اكتوبر ١٩٩٢ بتعيين سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وبتكليفه بتشكيل وزارة جديدة بعد انتخابات مجلس الأمة السابع تعتبر الوزارة السادسة عشرة بتاريخ البلاد والسابعة التي يرأسها سموه.

وسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح هو الابن الاكبر للمغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح. وقد ولد عام ١٩٣٠ وتلقى تعليمه العام في الكويت ثم سافر إلى إنجلترا عام ١٩٥١ حيث التحق بكلية هاندن العشرية ثم أعقبتها دورات متخصصة في شؤون الأمن والشرطة في الخارج.

وقد تدرج سموه في مختلف المناصب بجهاز الشرطة والأمن العام حتى عين نائبا لرئيس الشرطة عام ١٩٥٩ ثم نائبا. لرئيس الشرطة والأمن العام بعد دمج الدائرتين في العام نفسه.

وقد عين سموه وزيرا للداخلية في يناير ١٩٦٢ وفي ديسمبر ١٩٦٤ اسندت إليه وزارة الدفاع بالاضافة إلى وزارة الداخلية.

وأعلن سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح تزكية الشيخ سعد العبدالله وليا للعهد في يناير ١٩٧٨.

وبحكم منصب سموه فهو يرأس مجلس الدفاع الأعلى والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية والمجلس الأعلى للاسكان والمجلس الأعلى للتخطيط. وقد عرف عن سموه حبه للمطالعة التاريخية والعسكرية والأدبية.

الذكرى الثانية
لمؤتمر جدة الشعبي

عقـد في مثل هـذا اليـوم (١٣/ ١٠/ ١٩٩٠) وتحت شعـار «التحـريـر ... شعارنا، سبيلنا، هدفنا» المؤتمر الشعبي الكويتي في مدينـة جدة بـالمملكة العـربية السعودية تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد.

وقد توافد أبناء الكويت من جميع فئات وشرائح المجتمع الكويتي على مدينة جدة تلبية لدعوة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ليعلنوا للعـالم استنكارهم للجـريمة التي أقـدم عليها النظـام العراقي بحق بلـدهم ويؤكدوا في نفس الـوقت تمسكهم بشرعيتهم المتمثلة بأميرهم وحكومتهم.

وفي هذا المؤتمر التاريخي لقن أبناء الكويت النظام العـراقي وكل من شكـك بقدرة الكويتيين على الصمود أمام هذه الكارثة درساً لن ينسـوه من خلال تـوحيد كلمتهم والوقوف خلف قيادتهم من أجل تحرير وطنهم المغدور به.

وليس من قبيـل المصادفـة أن تجتمـع كلمـة الكـويتيـين المؤتمـرين بكلمـة أخـوانهم الصامـدين داخل الكـويت فقد كـان الرأي واحـد والهدف واحـد وهـو تخليص الوطن من قبضة الغزاة، وكان الصامدون يتابعون بكل شغف هذا المؤتمر الـوطني الذي زاد ايمـانهم بعدالـة قضيتهم ورفع من معنـويـاتهم وأكـد لهم أن الكويتيين في كل مكان يشعرون شعورهم ويعملون من أجل الهدف نفسه.

ولا شـك أنه كـان لهذا المؤتمـر وقعـة وتـأثـيره عـلى دول العـالم الشقيقـة والصديقة التي وقفت مع الكويت حتى تحـررت ورجعت لأهلها ورجـع أهلها لهـا. فقـد أبدت جميـع هذه الـدول إعجابهـا بإصرار الكـويتين كلهم عـلى دحض هذا العدوان من خلال توحيد صفوفهم والالتفاف حـول قيادتهم الشرعيـة الأمر الـذي أدى إلى تعزيز الإيمان بعدالة قضية الكويت في نفوس شعوب وقيادات هـذه الدول واعطاهم الدافع الاخلاقي للمضي في ممارسة كل ما من شـأنه ارجـاع الحق لأهله مهما كانت التضحيات.

وإيمانا من المؤتمرين بأن الكويت لابد راجعة إن طال الـزمان أو قصر فقـد أخذ الحديث عن الكويت ما بعـد التحريـر الحيز الأكبـر في هذا المؤتمـر الشعبي، وأكد الخطاب التاريخي الذي القاه صاحب السمو أمير البلاد في مؤتمر جـدة بكل وضـوح هذا الإيمـان المطلق فقد قـال صاحب السمـو في خطابـة «لا بد لنـا.. من

التركيز على كويت المستقبل التي ستكون بإذن الله أكثر عـزة وشموخـا واستقرارا وأمنا لأن ما قدمه ويقدمه الشعب الكـويتي من تضحيات في هـذه المحنة سيكـون ركائز قوية وصلبة لانطلاقة كويتية وثابـة في جميع المجـالات نحو مستقبـل افضل تضم فيـه جميع المخلصـين والأوفياء والشرفـاء الذين صـانوهـا وحافظـوا عليهـا ودافعوا عنها..».

وقد ردد خطاب سمـو ولي العهد ورئيس مجلس الـوزراء نفس المفاهيم التي حفل بها خطاب صاحب السمو الأمير وتعكس امتنان القيادة لشعب الكـويت الوفي الذي التف حول قيادته واولاها الثقة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الكويت. قال ولي العهـد ورئيس مجلس الوزراء في خطـابه. «إن القيـادة السياسيـة التي كانت دائما هي الأقرب إلى قلب شعبنـا والأكثر احسـاسا بنبضـة وحقيقة مشـاعره لن تتوانى عن التفاعل مع أماني شعبنا والتجـاوب مع طمـوحاتـه بعد تحـرير وطننـا وعودتنا إلى ارضنا وديارنـا بعون الله .. إن أهـدافنا التي نـريد أن نحققهـا كبيرة وعظيمة بعد تحقيق النصر وانسحاب الغزاة، وإن الكويت التي دافع عنهـا الشعب الكـويتي كله ستحتضن الشعب الكـويتي كله، وستقـوم الكـويت في ظـل دستـور ١٩٦٢ بتعزيز الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية التي كـانت ولا تزال هـدفنا نسعى إليه ونجتهد في تحقيقه..».

أما كلمة ممثل المؤتمرين التي ألقاها السيد عبدالعـزيز حمـد الصقر بـاسم جميع أبناء الشعب الكويتي فلم تدع مجالا للشك بأن أهل الكـويت جميعا يقفـوا صفـاً واحداً خلف قيـادتهم عازمـين بكـل إصرار عـلى تحـريـر وطنهم من بـراثن الاحتلال مؤكدين للعالم حبهم لأرضهم متمسكين بشدة بشرعيتهم المتمثلة بأميرهم ودستورهم. قال السيد عبدالعزيز الصقر في خطابه الذي تنـاول فيه أهم الثـوابت التي ينبغي الالتزام بها في اعادة بناء البيت الكويتي «في لقاء كهذا، رسمي الدعوة شعبي الاستجابة ليس الهدف ابدا مبايعة آل صبـاح، ذلك لأن مبـايعة الكـويتين لهم لم تكن يوما موضع جـدل لتؤكد، ولا مجـال نقض لتجدد، ولا ارتبطت بمـوعد لتمدد، بل هي بدأت محبة وإتساقا واستمرت تعاونـا واتفاقـا ثم تكرست دستـورا وميثـاقا ولقـد أثبت الشعب الكويتي في أصعب الظـروف وأشدهـا خطـرا، وفـاءه بوعده، والتزامه بكامل دستـوره وعقده حيث تمسـك بشرعيته ووقف وقفـة الرجـل

الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده فسجل بذلك رائعة نادرة في التاريخ، كسب بها احترام العالم، وأجهض من خلالها أحلام الغزاة، بل إني لا أؤكد أن الإجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عامة حاسما في تحقيق الإجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت..».

وبعد أن انفض المؤتمر أخذ كل يؤدي دوره الذي كلفته به توصيات هذا المؤتمر فراحت الوفود الشعبية التي تشكلت في مؤتمر جدة تجوب العالم لتشرح لشعوبه قضية الكويت العادلة وتوضح لهم حجم المأساة التي يعاني منها الشعب الكويت من جراء البطش والتنكيل الذي تمارسه قوات النظام العراقي ضده. وقامت الحكومة بدورها ببذل الجهود لكسب التأييد الدولي لقضية الكويت في المحافل الدورية وعلى مستوى الحكومات الدولية وفرّت احتياجات الشعب الكويتي في الشتات وفي الداخل.

وقد تحررت الكويت بفضل هذه المساعي بكسب تأييد العالم الذي دخل في حرب ضد النظام العراقي وانقذ الكويت من قبضة المعتقدي.

وانطلاقا من المبادىء التي رسمها المؤتمرون في جدة بدأ العمل على بناء الكويت المحررة لتعود أفضل مما كانت عليه، وقد أعطيت الأولوية لاعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الغزاة وإطفاء الحرائق التي أشعلتها قوات النظام العراقي قبيل اندحارها. وتم كل ذلك في فترة قياسية اثارت دهشة المراقبين الذين تنبأوا بأن هذه العملية ستأخذ سنين طويلة بسبب ضخامة الدمار.

ثم أعلن صاحب السمو أمير البلاد عن موعد إجراء انتخابات مجلس الأمة التي جرت في الخامس من أكتوبر ١٩٩٢ تحقيق لوعد أطلقته القيادة الكويتية في مؤتمر جدة بتعزيز الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية في ظل دستور الكويت.

وقد جرت هذه الانتخابات في أجواء تنافسية شريفة وإقبال منقطع النظير من قبل جمهور الناخبين دل على تلهف الكويتيين على المشاركة في بناء بلدهم والمساهمة في تثبيت نظام حكمهم، وأفرزت نتائج الانتخابات كوكبة من أبناء الكويت نالوا ثقة الشعب ليمثلهم في أهم مجلس أمة انتخب في تاريخ الكويت.

وهكذا فإن الشعب الكويتي إذ يقف عند هذه الذكرى التاريخية ويعود بذاكرته لتلك الأيام المرة فإنه في نفس الوقت ينغمر بشعور من الفخر والاعتزاز لقدرته على الصمود وتحدي الصعاب والتمسك بحقه فبقدر ما كان الحمل ثقيلاً كانت عزيمة وإيمان الكويتيين أقوى من كل الأحمال.

الفصـــل الثاني

إعـادة الإعمـار

سمو أمير البلاد رعى احتفال اطفاء آخر بئر نفطية مشتعلة

تابع المواطنون الكويتيون بشغف وتلهف وشعوب دول العالم قاطبة يوماً بعد يوم الجهود المكثفة التي قامت بها الحكومة الكويتية للسيطرة عـلى آبار النفط التي أشعلها البغاة العـراقيون قبـل انسحابهم من أرض الكـويت المحررة والتي تقـدر بحوالي ٧٣٠ بئراً. وسيشمل سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح برعايته يوم غداً الأربعاء(٦ نوفمبـر ١٩٩١) حفل اطفـاء آخر آبـار النفط المشتعلة بحقـل البرقان بمنطقة الأحمدي.

وقـد انتهجت الحكومـة الكويتيـة من خلال العقـود التي أبرمتهـا مع فـرق الاطفاء العالمية سياسة اذكاء روح المنافسة بين الشركات المتخصصة وذلك بهـدف تجاوز آثار هذه المحنة بأسرع وقت ممكن غير آبهة بما يصدره خبراء اطفاء حرائق النفط الدوليين من تصريحات مفادهـا بأن اطفـاء حرائق النفط قـد تستغرق عـدة أعـوام وتتراوح بـين سنتين إلى خمس سنـوات مما سيحـرم الكويت من تصـدير مصدر ثروتها الرئيسية وسيقلل ذلك من احتاطيـات النفط التي تقدر بمـائة بليـون برميل.

ونظـراً لما خلفتـه حرائق آبـار النفط من دمار بيئي هـائل بـرزت آثاره عـلى الحياة الطبيعية في الكويت فقد أولت الشركـات العاملـة اهتمامهـا بالسيطـرة على الآبار المجاورة للمناطق السكنية وكذلك السيطرة على الآبـار غير المشتعلـة المسببة لتكوين البحيرات النفطية والسيطرة عـلى الآبار التي يتـولد منهـا الدخـان بكثافـة كبيرة مما يزيد من نسبة التلوث.

وأكد وزير النفط الدكتور حمود الرقبة بأن أسلوب التعاقـد اليومي مـع فرق الأطفاء العاملة قد أثبت جدواه ووفر المرونة المطلوبة لانتقـال هذه الفـرق من حقل لآخر مع مرونة زيادة أو تقليص عدد الفرق.

ومن الجدير بالذكر أن هناك ثمان دول شاركت بعمليات اطفاء الآبـار وتضم أكثر من ٢٥ فريقاً وهي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وايران والصين وهنغاريا ورومانيا والاتحاد السوفيتي بالاضافـة إلى الفريق الكـويتي الذي التحق بعمليـات الاطفاء وباشر باطفاء أول بئر في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩١.

وكانت بوادر المنافسة بين فرق الاطفاء العاملة واضحة عندما استخدم الفريق المجري محركات لطائرة «ميج ٢١» فوق دبابة من طراز «تي ٣٥» لنفث كمية من المياه تصل إلى ١٤٫٨ متراً مكعباً في الدقيقة الواحدة مقابل متر مكعب واحد يمكن نفثه بالطرق العادية، وتراوحت مدة اطفاء ثلاثة آبار بين ١٢ ثانية ودقيقتين في الوقت الذي تستغرق فيه فرق الأطفاء الأخرى يوما كاملاً، كما استخدمت إحدى الفرق الأميركية أسلوباً فنياً جديداً باستخدام رغاوي كيماوية يمكنها أن تطفىء بئراً محترقة في دقيقة واحدة.

وأوضح وزير النفط الدكتور حمود الرقبة إلى أن تقديرات تكاليف إطفاء الآبار قد تصل إلى ١٫٥ مليار دولار منها ٦٠٠ مليون دولار قيمة معدات سيعاد بيعها. وأشار إلى أن ١٠٪ من الآبار المحترقة سيتم اغلاقها بشكل نهائي. أما الـ ٩٠٪ الباقية فإن حوالي ٧٠٪ منها سيتم إصلاحها باصلاحات بسيطة في حين تحتاج الأخرى إلى دراسة جدوى يتحدد على ضوئها الاستفادة منها أوالاغلاق نهائياً.

ومن الجدير بالذكر أن انتاج الكويت من النفط يبلغ حالياً ٢٧٠ الف برميل يوميا وسيرتفع إلى ٤٠٠ الف برميل مع نهاية العام الحالي وسيصل إلى ٨٠٠ الف برميل في منتصف العام المقبل.

وأعرب الدكتور الرقبة عن أمله في أن تستعيد الصناعة النفطية نشاطها في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وأشار إلى أن التقديرات الأولية لتكلفة اعادة البناء تتروح من ٥٫٨ إلى ١٠ مليارات دولار وأضاف قائلا «أنه من الصعب توقع رقم محدد ونحن الآن بصدد تقييم دقيق لتكلفة هذه العملية».

وقد برز فريق الاطفاء الكويتي الذي ضم ٢٦ عضواً من مختلف التخصصات الفنية من بين فرق الاطفاء العاملة اذ استطاع الفريق السيطرة على ٤١ بئراً مشتعلة خلال ٤٦ يوماً أي بمعدل يوم واحد وساعتين للبئر الواحد.

واكد رئيس الفريق الكويتي المهندس عيسى بويابس بأن الفريق الكويتي أصبح الآن يملك الخبرة الكافية ليس في اطفاء الآبار فحسب وإنما في إعادة اعمارها لتكون صالحة للانتاج بدلاً من حفر آبار جديدة.

وقد حظى الفريق الكويتي بإعجاب وتقدير جميع الفرق العاملة في اطفاء الآبار لما يتمتع به هذا الفريق من روح معنوية عالية قادرة على العطاء لخدمة وطنهم واستطاع الفريق أن يطفىء البئر رقم (١٦٠) في حقل برقان والذي أطلقت عليه الصحافة بلقب (أم الآبار) نظراً لكثافة كمية النفط المتسربة منها والتي تتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ ألف برميل يومياً وترتفع شعلة اللهب منها إلى ١٥٠ متراً وقد تحاشت بعض فرق الأطفاء هذه البئر نظراً لارتفاع الحرارة المنبعثة منها.

ولا شك بأن نجاح الفريق الكويتي وتفوقه على بعض فرق الاطفاء الأخرى قد اعطى دليلاً قاطعاً وقوياً بأن اعطاء الفرصة للشباب الكويتي في تحمل مسؤولياته تجاه وطنه قد باتت مطلباً حيوياً ليس في هذا المجال فحسب وإنما في جميع الميادين، وقد ضربت المهندسة سارة أكبر عضو فريق الاطفاء الكويتي أروع الأمثلة للمكانة التي يجب أن تتمتع بها المرأة الكويتية إلى جانب شقيقها الرجل في دفع عجلة اعادة الاعمار والتنمية.

وإذا كان يوم اطفاء آخر بئر مشتعلة هو يوم طالما انتظره الشعب الكويتي بفارغ الصبر إلا أن يوم اطلاق سراح آخر أسير هو يوم الفرحة الكبرى.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

من الشعارات الزائفة التي رددها النظام العراقي أبان احتلاله للكويت شعار توزيع الثروة محاولا بكل صفاقه خداع الشارع العربي واقناعه بأنه غزا الكويت لتحقيق هذا الشعار، وأراد أن يوهم المحبطين والفقراء في العالم العربي أن مشاكلهم الاقتصادية هي بسبب استئثار مجموعة من الاقطار العربية بالثروة دون غيرها وليس للأسباب المعروفة للجميع. وقد انطلت هذه الخدعة على البعض ممن أعمى عيونهم الجهل وأطبق على قلوبهم الحقد.

وإذا كانت لغة الكلام قد تخدع فإن لغة الأرقام لا تكذب،. فهذا هو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صرح من صروح الكويت الرائدة في مجال التعاون الاقتصادي العربي والدولي معا. فمع تأسيس الصندوق في عام ١٩٦١ سجلت الكويت سبقاً مبكراً في تحقيق هدف أنساني منشود يرمي إلى تجنيد بعض الموارد المالية للدول الميسورة للاسهام في مساعدة الدولة الفقيرة والنامية الأمر الذي أكسب الكويت سمعة دولية طيبة في مجال التنمية الاقتصادية.

وقد برز الصندوق الكويتي للوجود قبل ثلاثين عاما كمؤسسة عامة وطنية مستقلة وحدد رأسماله المقرر وقتذاك بمبلغ ٥٠ مليون دينار كويتي اسهمت به الحكومة. وقد نص القانون والنظام الأساسي للصندوق - في مرحلته الأولى - على أن الغرض من انشائه هو مد البلاد العربية الشقيقة بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، والتي تعتبر الهيكل الأساسي للتطور الاقتصادي والرخاء والتقدم. ويقدم الصندوق مساعداته إلى الحكومات أو إلى الهيئات العامة أو شبه العامة أو إلى المؤسسات الخاصة أو المختلطة التي تقوم بمشروعات انمائية ولا يقتصر هدفها على مجرد تحقيق الربح، كما يجوز له أن يقدم مساعداته للهيئات الاقليمية وللمشروعات المشتركة. وفي الحالات التي لا يكون فيها المقترض هو حكومة الدولة المستفيدة من مساعدة الصندوق يقوم الصندوق بعقد اتفاقية تضمن بها الحكومة المعنية وفاء المقترض بالتزاماته. وقد تمت خلال الفترة الأولى من عام ١٩٦٣ زيادة رأسماله المقرر من ٥٠ مليون إلى ١٠٠ مليون دينار كويتي كما ضوعف مرة أخرى في عام ١٩٦٦ ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار كويتي.

واستمر نشاط الصندوق في الدول العربية بالنمو بعد عام ١٩٧٤ أثر تعديل قانـون الصندوق ونظامه الأساسي وزيادة رأسماله ليصبح مليـار دينار كـويتي وأصبحت عمليات الصندوقة تشمل الدول النامية جميعاً.

ونتيجة للنجاح المتنامي لعمليات الصندوق واتساع أطرها الأمـر الذي دعـا إلى زيادة الموارد المتاحة لاغراض التنمية قامت الكويت في مارس ١٩٨١ بمضاعفة رأسمـال الصندوق ليصـل إلى ملياري دينـار كويتي وكـان لتلك الخطـوة صداهـا الطيب لدى الدول المستفيدة بصفة خاصة وعلى صعيد المؤسسات الدوليـة والدول المانحة للمساعدات بصفة عامة.

ويذكر التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية انه قدم منـذ انشائه وحتى نهاية السنة المالية المنتهية (١٩٩٠) (٣٧٩) قـرضاً بقيمـة اجماليـة قدرها ١٦٦٦ مليون دينار كويتي بلغ المسحوب منها ١٢٣٨ مليونا استفـادت منها ٦٥ دولة نامية منها ١٦ دولة عربية و٣٠ دولة أفـريقية و١٥ دولـة آسيويـة وأربع دول أخـرى. وقد بلـغ نصيب الدول العـربية ٤ر٥١٪ من قيمـة القروض والـدول الافريقية ٨ر١٨٪ والدول الآسيوية ٩ر٢٧٪ والدول الأخرى ٩ر١٪.

وتوزعت هذه القروض على القطاعات التنموية المختلفة للدول المستفيـدة من هذه القروض، فقد بلغ نصيب قطاع النقل والمواصلات ١ر٣٠٪ من نسبة القروض يليه قطاع الكهرباء ٢٣٪ ثم قطـاع الزراعيـة ٢١٪ ومن ثم قطاع الميـاه والمجاري ٨ر٦٪ والقطاعات الأخرى ٦ر٠٪.

ولما كان انشاء الصندوق الكويتي للتنمية العربية لتحقيق أهـداف انسانيـة وليست تجارية بحتة فقد انعكس هذا التوجه على شروط الإقراض المسهلة إلى آخر درجة. فقد تراوحت آجال هذه القروض من ٥ سنوات إلى ٥٠ سنة وفتـرة الامهال من ٥ سنوات إلى ١٤ سنة والفائدة المحملـة عليها (بمـا في ذلك النسبـة الخاصـة بالتكاليف الادارية) من ٥٪ إلى ٧٪ سنوياً. وعلى هذا الأساس فـإن عنصر المنح في مجمل القروض قد يصل إلى حـد ٨٦ر٨٥٪ من قيمة الاقـراض، وهناك ٥ قـروض من بـين ٣٧٩ يقل فيهـا عنصر المنح عن ٢٥٪. وقـد بلغت قيمة المسـاعدات التي تعتبر منحا لا ترد حوالي ٧ر٢٠ مليون دينار كويتي حتى نهاية العام الماضي.

وإلى جانب المنح والقروض الميسرة التي يقدمها الصندوق للدول النامية يقوم الصندوق أيضا بتقديم مساهمات مالية إلى عدد من المؤسسات الانمائية إقليمية ودولية، وقد بلغ حجم هذه المساهمات حتى نهاية العام الماضي ٢٣٢ مليون دينار كويتي كانت موزعة على كل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية والصندوق الافريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومؤسسة التنمية الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يعتمد، ومنذ ١٩٨٥، على موارده الذاتية المتمثلة في عوائد استثماراته المباشرة في أسواق المال العالمية وعلى عملية اعادة سداد أصول وفواتير القروض السابقة.

وهكذا، فإذا كانت لغة الأرقام لغة صريحة وجافة فإنها بلا شك لغة لا تعرف التأويل أو لوي الحقائق ومع هذا فإن تلمس نتائج هذا الصرح الانساني على أرض الواقع ومدى تأثيره على عديد من الناس في الدول النامية العربية وغير العربية يكون له وقع خاص ومتميز. يقول احد المواطنين الكويتيين الذين شردهم الغزو العراقي الغادر أنه عندما استقل سيارة أجرة من مطار أحد الدول الصديقة المستفيدة من مساعدات الصندوق سأله صاحب السيارة عن جنسيته فأجابه بأنه كويتي فرد صاحب السيارة قائلاً: «اتعرف أن الطريق الذي تسير عليه رصف بتمويل من الكويت؟ وانني عملت في هذا المشروع بعدما كنت عاطلاً عن العمل لمدة طولة فاستطعت أن أوفر بعض المال لاشتري سيارة الأجرة هذه».

ومن هنا فإن التداعيات والنتائج السلبية للمغامرة الفاشلة التي قام بها النظام العراقي لضم الكويت وطمس مؤسساتها وما صاحب ذلك من رفع شعارات زائفة وملفقة محاولا استدراج تعاطف الفقراء والمحبطين في العالم العربي والدول النامية أدت بالنهاية إلى الأضرار بالفقراء أنفسهم دون غيرهم.

إعادة الاعمار في
وزارة المواصلات

إن الخدمات التي توفرها وزارة المواصلات تعتبر من أهم الخدمات وأكثرها حيوية بالنسبة للمواطنين والمقيمين على حد السواء. فالخدمة الهاتفية على سبيل المثال لا الحصر، التي تقدمها الوزارة من الأهمية بحيث أنه من الصعب تصور كيف يتم تسيير أمور دولة قائمة على أسس علمية حديثة بدون هذه الخدمة. وينطبق ذلك على الخدمات الأخرى التي توفرها الوزارة مثل البريد والبرق وتنظيم حركة النقل البري والبحري وغيرها.

وقد تعرضت مرافق وأجهزة وزارة المواصلات لما تعرضت له سائر الادارات والمؤسسات والوزارات من تدمير وتخريب على أيدي الغزاة العراقيين إبان غزوهم واحتلالهم للكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠.

ويتراوح حجم خسائر الوزارة من جراء العدوان العراقي الغاشم ما بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار تشمل الدمار الذي أوقعه العراق على المحطات الأرضية للأقمار الصناعية والمقسمات التي هدمت أو دمرت والتي تحتوي على ما يقارب ٧٠ الف خط. وقد قامت القوات العراقية بالعبث بالشبكة الأرضية وتم تدمير وتحويل مساراتها إلى اتجاهات أخرى والتي منها الألياف الضوئية وخطوط الربط الرئيسية التي تعمل بالنبضات الرمزية وكذلك الخطوط العادية والميكروويف.

أما الجهاز البريدي فقد نال نصيبه من الدمار حيث تعرضت أجهزة الفرز الآلي والأجهزة المرتبطة بها لدمار شامل وكانت هذه الأجهزة جميعها حديثه وذات تقنية عالية.

ومن الادارات الهامة والحيوية التي تعرضت للدمار والتخريب والنهب الادارة العامة لشؤون النقل. وتتفرع هذه الادارة إلى ادارات فرعية وتختص بتنظيم حركة النقل البري والبحري وسن القوانين والتشريعات الخاصة بالنقل بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة وتطبيقها والمشاركة في التخطيط لقطاع النقل وكذلك المشاركة في الندوات والاجتماعات والمؤتمرات المحلية والدولية البحرية والبرية، إلى جانب أعمال المسح الهيدرو جوفي للمياه الكويتية وتثبيت العوامات والركائز البحرية. ومن مهام الادارة العامة لشؤون النقل والادارات الفرعية التابعة لها تسجيل وتفتيش السفن واصدار شهادات وتسجيل الوكالات البحرية

واعطاء الأذونات للسفن الأجنبية للدخول للمياه الكويتية وكذلك التحقيق بحوادث التلوث والتصادم البحرية والبت في النزاعات بين البحارة وأصحاب العمل ويتم كل ذلك وفقا للقوانين الخاصة بالتجارة البحرية ومنع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت وكذلك وفقا للانظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

وفي تصريح للسيد عبدالرحيم الياقوت وكيل وزارة المواصلات المساعد لشؤون النقل حول الخسائر الناجمة عن العدوان العراقي الغاشم التي أصابت الادارة العامة لشؤون النقل جاء فيه: «لقد كانت الخسائر جسيمة ووصلت ١٠٠٪ للأسف إذ نهب العدو الغاشم محتويات المبنى بالكامل وسرق الاثاث وخرب ونقل التجهيزات، وكذلك أتلف السجلات..» وقد سرق الغزاة جميع المخططات والخرائط البرية والبحرية التي يزيد عددها على ألف ما بين مخطط وخريطة تغطي المياه الاقليمية والمناطق الساحلية البرية بالاضافة إلى سرقة ما يقارب ٢٠٠ سيارة تابعة للادارة واتلاف ١٣٠ أخرى.

وفيما يتعلق بالمنافذ البحرية والموانىء أدلى الكابتن عبدالرحمن النيباري مدير عام المؤسسة العامة للموانىء بتصريح حول الخسائرالتي تعرضت لها المؤسسة ومرافقها من جراء العدوان العراقي جاء فيه «بلغ اجمالي خسائر المؤسسة ٨٠ مليون دينار كويتي. منها فقط من الايرادات السنوية لموانىء المؤسسة ٣٫١٥٠٫٠٠٠ دينار، ومنها أيضا مصاريف تطهير حوض ميناء الشويخ والدوحة والشعبية والقناة الملاحية وبلغت ١٣٠٫٠٠٠ دينار بينما بلغت أضرار المباني والمرافق والمنشآت ٦٢٨٫٠٠٠ دينار كما بلغت مصاريف اصلاح المعدات ١٫٨٧٥٫٠٠٠ دينار أما قية المعدات المسروقة والمدمرة فقد بلغت ٣٩٫٢٤٥٫٠٠٠ دينار».

. وأما مطار الكويت الدولي فقد سرق جنود الاحتلال كل محتوياته ودمروا مرافقه إلى درجة أن الادارة العامة للطيران المدني قررت ازالة مبنى الركاب رقم (١) نتيجة التخريب الشامل للمبنى.

ومع هذا كله فقد استطاعت وزارة المواصلات وبسواعد العاملين فيها من أبناء الكويت، النهوض من جديد وبسرعة قياسية شهد لها كل متتبع لعملية اعادة

اعمار الكويت، فقد عادت الخدمة الهـاتفية إلى سـابق عهدهـا وتم اصلاح الخلـل المتسبب بالربط بين مناطق الكويت المختلفة باستثناء مقسمين هما مقسم الجابرية ومقسم جنوب الصباحية وذلك بسبب الدمار الشامل الـذي لحق بهما الأمـر الذي يحتاج إلى بعض الوقت. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع الخبراء السويديين التابعين للشركة التي قامت سـابقا ببنـاء هذين المقسمـين لاعادتهمـا إلى الخدمـة في اسرع وقت.

وأما إدارة شؤون البريد فقد استعادت نشاطها باصدار مجموعة جديدة من الطوابع البريدية التذكارية بمناسبة استمرار احتجاز النظام العراقي لاسرانا، كما قامت الادارة بشراء أجهزة فـرز آلي حديثـة ومتطورة. وأفتتحت الادارة مـا يقارب عشرين مكتب بريد. وبإمكان المـواطن الآن إرسال الطـرود والرسـائل والبـرقيات وكذلك استقبالها.

وبالنسبة للملاحة البحرية التي تعتبر شريان الاقتصاد الكويتي فقد وصلت درجة جاهزية الموانىء الكويتية إلى حد الاستعداد الكامل لاستقبال البـواخر التي وصل عددها حتى الآن حوالي مائة باخرة وتستقبلها ١٦ مرسى وسيصبح هناك ٢٠ مرسى في الأيام القليلة المقبلة، أمـا بالنسبـة لعملية تنظيف مينـاء الشويـخ فقد تم إزالة الكثير من المخلفات وفي غضون شهرين سيكون هنـاك ٧ ـ ١٠ مراسي قـادرة على استقبال جميع أنواع السفن والبواخر الخاصة بعد الانتهاء من عمليات ترميم المباني والمخازن وبوابات المراسي وتركيب المعدات اللازمة.

وقـد تم خلال الفتـرة التي عملت فيها المـوانىء الكويتيـة منذ شهـر مارس تنزيل حوالي مليون طن من البضائع وما يقارب ٦٠ ألف سيارة إلى جانب المعـدات الانشائية المختلفة.

ويعتزم مدير عام المؤسسـة العامـة للموانىء عبـدالرحمن النيبـاري القيام بجولة تشمل أوروبا واليابان لتوضيح الأوضاع الحقيقية لموانىء الكويت لهم أمـلا أن تؤدي هذه الجولة إلى إزالة حالة التخوف لديهم ودفع الشركات النـاقلة للعـودة إلى الموانىء الكويتية من جديد لما لهـا من ميزات جغـرافية وتسهيـلات تجعل لهـا الميزة على بقية الموانىء المجاورة.

وأما بالنسبة لمطار الكويت الدولي، فقد تم افتتاح مخرجين جديدين في مطـار الكويت بالاضافة إلى المخرجين السابقين ومـع نهايـة شهر نـوفمبر المقبـل سيكون مبنى الكويت الدولي صالحاً لاستقبـال الطائـرات بكامـل طاقتـه السابقـة. وخلال الأشهر القليلة المقبلة سوف تجري الاصلاحـات على المـدارج وحظائـر الطائـرات حيث أصبحت هذه الاصلاحات في مراحلها الأخيرة.

إن كل من قدم إلى الكويت بعد التحرير مباشرة وشاهـد حجم الدمـار الذي وقـع على الكـويت بسبب الاحتلال العـراقي وجريمـة التدمـير والنهب المنظم التي قامت بهما قـوات الاحتلال، لابـد وإن أخذ الانطبـاع بأن عمليـة التعمير والبنـاء وإعادة الخدمات إلى سابق عهدها لن تكون عملية سهلة وسوف تأخذ وقتا طويـلا. والحقيقة إن المهمة كانت غاية في الصعوبة ولكن بفضل سواعد أبنـاء هذا الـوطن تحقق ما قد يـوصف بالمعجـزة من ناحيـة السرعة القيـاسية في إعـادة الحياة إلى الكويت.

إعادة الاعمار في وزارة التربية

يشهد الصباح الباكر في كل بلاد الدنيا المتحضرة خروج الآلاف من الطلاب والطالبات فرادي أو جماعات بزيهم الموحد المميز قاصدين مدارسهم في مختلف مراحل التعليم ليكونوا وسيلة الوطن في الأخذ بأسباب التقدم والرقي وعدته في مواجهة إيقاع المتغيرات السريعة والمتلاحقة. وكانت الكويت حريصة على أن تزدان شوارعها ومدارسها بالأبناء والبنات وهم يحملون حقائبهم ملأى بالكتب والأدوات الدراسية التي كانت وزارة التربية توفر لهم الجانب الأكبر منها. كما كانت تطرب عندما ترتفع أصواتهم هاتفه بحياة الوطن والأمة ومنشدة نشيد الكويت الوطني.

غير أن العدوان الذي قام به النظام العراقي على دولة الكويت صباح الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ قد منع أكثر من ٢٧٣ الف طالب وطالبة كانوا يدرسون بمدارس الكويت من التوجه إلى دور العلم، صباح يوم ١٠ سبتمبر من تلك السنة وهو الموعد الذي تحدد لبدءالسنة الدراسية ٩٠/٩١، عندما أغلق تلك المدارس وحول معظمها إلى معسكرات لجنوده وشرد آلاف الأسر الكويتية التي فرت بعيدا عن ممارسات قوات الغزو الإرهابية من تعذيب وسجن وقتل واغتصاب. وتسبب العدوان العراقي كذلك من حرمان عشرات الآلاف من الطلبة العرب والأجانب من التزود بالعلم في دور العلم الكويتية نتيجة مغادرتهم مع أسرهم أرض الكويت بعد أن فقدوا الأمن والأمان الذي تمتعوا به سنوات طوال وبعد أن تقلصت الأنشطة في مختلف نواحي البلاد لما حاق بها من تدمير وتخريب وسلب ونهب.

ويصف وكيل وزارة التربية المساعد الدكتور يعقوب الشراح حجم الدمار الذي تعرضت له المؤسسات التعليمية بالكويت بأنه كان هائلا، فقد سرق المحتلون جميع التجهيزات واللوازم التعليمية وافرغوا المكتبات من المراجع والدوريات والكتب وتحولت بعض المدارس إلى ما يشبه القبور بل ووجد في العديد منها جثثا متعفنة عندما بدأ تطهيرها بعد انتصار الإرادة الدولية وتحرير الكويت.

كان هناك ٦٦٧ مدرسة في مختلف مراحل التعليم تعمل في الكويت قبل الغزو، وكان يدرس بها ٣٧٣ر٧٨٧ طالباً وطالبة خلال السنة الدراسية ٨٩/٩٠ والتي انتهت قبل الغزو العراقي الآثم بأسابيع قليلة. أما عدد المدرسين في تلك المدارس فقد بلغ ٢٨٨٤١ مدرسا ومدرسة في مختلف التخصصات، كان العرب والأجانب يشكلون بينهم نسبة ٢ر٥٦٪.

والمعروف أن التعليم كان من الخدمات الأساسية التي اهتمت بها الكويت حتى قبل أن تبدأ عصرها النفطي عندما نجحت حملة شعبية في إنشاء المدرسة المباركية التي فتحت أبوابها أمام ٢٤٥ طالباً في الثاني والعشرين من ديسمبر عام ١٩١١ لتتبعها بعد ذلك المدرسة الأحمدية في عام ١٩٢١. وفي عام ١٩٣٦ تم انشاء مجلس المعارف برئاسة الشيخ عبدالله الجابر الصباح وعضوية نخبة من العقول النابهة في ذلك الوقت. واستقدمت الكويت خيرة المدرسين من الدول العربية الشقيقة وأرسلت البعثات للدراسة في معاهد وجامعات ومدارس تلك الدول والدول الأخرى العربية والأجنبية.

وقال الدكتور يعقوب الشراح أن تحويل قوات الاحتلال معظم المدارس إلى مستودعات لتخزين الأسلحة والذخائر وإلى معسكرات لما يسمى بالجيش الشعبي قد ضاعف من حجم الجهود المطلوبة لتطهير وترميم وإعادة تعمير وتأهيل تلك المدارس لتكون جاهزة لاستقبال الطلاب والطالبات عند بدء العام الدراسي ٩١/ ٩٢ الذي كان قد تحدد موعده بالرابع والعشرين من أغسطس وهو موعد شكل تحديا لارادة الانسان الكويتي واصراره على حمل مشاعل العلم والابقاء عليها ساطعة ومضيئة.

وبالرغم من كل الآلام والجراح التي خلفها الغزاة وراءهم، فقد توجه الطلاب إلى مدارسهم صباح اليوم المحدد وبينهم طلاب وطالبات ما زال آباؤهم أو أمهاتهم أو أشقاؤهم أو شقيقاتهم أو حتى أجدادهم يعانون ظلم الطغاة العراقيين في سجون ذلك النظام المظلمة القاتلة. وقد أشعل سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد شعلة العلم وطالب أبناءه وبناته بالجد والاجتهاد وتحصيل العلم لبناء كويت المستقبل. وحث سمو ولي العهد أبناء الكويت خلال تلك المناسبة بأن يكونوا على مستوى المسؤولية وأن يؤدوا الأمانة ويترجموا حبهم للوطن جهدا مضاعفا في الدراسة واكتساب المعرفة وتحصيل العلوم التي هي أساس الحضارة وسبب تقدم الشعوب.

وأفادت الادارة المالية بوزارة التربية أنه من الصعب تحديد التكلفة النهائية لاعادة تأهيل وتعمير المدارس حيث ما زالت الاصلاحات قائمة والفواتير يومية إلا أن التكاليف حتى منتصف الشهر الماضي بلغت حوالي ٤٦ مليون دينار كويتي أي

حوالي ١٦١ مليون دولار أميركي. وأمكن خلال الفترة الواقعة بين اعلان تحرير الكويت في ٢٦ فبراير ٩١ واستئناف الدراسة في ٢٤ اغسطس التالي اعادة تعمير ٦٤٠ مبنى مدرسيا انتظم فيها ٢٤٨ر٣٤٣ طالبا وطالبة و١٨ر٩٤٧ مدرسا ومدرسة.

وقد توقفت وزارة التربية عن تقديم التغذية لأطفال الرياض كما كان الحال قبل العدوان العراقي، إلا أن مصادر الوزارة أكدت أنها ستقوم بصرف تلك الوجبات الضرورية اللازمة لبناء جسم سليم وعقل سليم مع بدء السنة الدراسية ١٩٩٣/٩٢ والتي تبدأ في شهر سبتمبر القادم. وقالت تلك المصادر أن الظروف التي تعيشها البلاد بسبب آثار ذلك الغزو الهمجي البربري وتأثر العديد من قطاعات الانتاج والخدمات حالت دون تقديم تلك الخدمة لعدم توفر الشركات القادرة على تزويد رياض الأطفال بالكويت بالوجبات المكتملة غذائيا والمضمونة صحيا.

بيد أن العدوان العراقي لم يحرم أطفال الكويت من وجبتهم الغذائية فقط، وإنما حرمهم كذلك من كتب القصص والحكايات التي كانت تزخر بها مكتبات مدارسهم. وكان بين تلك الكتب ما يتناول البطولات العربية والأخلاق العربية والاسلامية التي تؤكد أن سيف العربي لا يستل على عربي مثله وأن المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه أزر بعض.

وقد سرق المحتلون من الكتب والمراجع والدوريات ما أمكنهم سرقته وحرقوا ما شاء لهم وداسوا ما تبقى بنعالهم الثقيلة. وتقدر ادارة المكتبات بالوزارة الخسائر التي لحقت بالمكتبات المدرسة بـ ٤٠٣٤١٥٠ دينار كويتي هي قيمة الكتب المصنفة وقصص الأطفال والدوريات. أما المكتبات العامة فقد بلغت خسائرها ٦٦٤٦٧٦ دينار كويتي، وبذلك يكون إجمالي الخسائر في هذا الحقل الانساني ٤٦٩٨٨٣١ دينار كويتي أي ما يقارب الستة عشر مليونا ونصف المليون دولار أميركي، ولضمان إشباع التلاميذ والطلاب والقراء من مختلف الأعمار لهوايات القراءة والاطلاع والبحث لديهم وتوسيع مداركهم وآفاقهم قامت ادارة المكتبات بإعادة تجهيز المكتبات المدرسية ونقلت ما أمكن العثور عليه في مكتبات المدارس المؤجل افتتاحها إلى مكتبات المدارس التي تعمل بالفعل. وأيضاً قامت

الادارة بتجهيز المكتبات العامة في مختلف المناطق وفتحتها أمام الجمهور للتزود بالعلوم والثقافات في مختلف التخصصات ومعرفة ابداعات الشعوب الأخرى وتجاربها.

وتتوقع مصادر وزارة التربية ارتفاعاً كبيراً في تكلفة الطالب نظرا لانعدام بعض الخدمات التي كانت متوفرة في الكويت قبل عدوان الثاني من أغسطس وزيادة أسعار السوق بالنسبة للمتوفر منها، حيث لا يستطيع أحد أن يمنع قانون العرض والطلب من أن يلعب دوره المعروف. وقد حرصت الوزارة على توفير الكتب الدراسية منذ الأسابيع الأولى لاستئناف الدراسة في مدارس الكويت عندما قامت بطباعة حوالي عشرة ملايين نسخة منها ما بين ٦ و٧ شهور وأشرفت على عمليات شحنها بالبر والجو والبحر لضمان وصولها في الوقت المناسب. وقد تمت عميات الطباعة في المطابع خارج الكويت بعد أن ترك الاحتلال مطابع الكويت الحكومية والأهليه مجرد مبان بدون آلات.

ويذكر أن وزارة التربية أقامت مركزاً تربويا في العاصمة المصرية خلال الأسابيع الأولى لوقوع العدوان، وقد تولى المركز التربوي تنظيم شؤون طلاب المدارس الكويتية الذين اختاروا الاقامة في مصر وخصص لهم المدرسين اللازمين وتعهدهم بالمتابعة والتقويم وإصدار الوثائق والشهادات واعتمادها، وقام المركز بمراجعة الكتب المدرسية التي طرأت عليها بعض التغييرات نتيجة زلزال الثاني من أغسطس ودفعها إلى المطابع. وعلق الدكتور يعقوب الشراح الذي كان يرأس المركز التربوي في القاهرة بأن العمل كان يصل ساعات النهار بالليل لمواجهة مرحلة ما بعد التحرير والتي كنا على ثقة بأنها قادمة لا ريب في ذلك.

وبالنسبة لقطاع التعليم الأهلي (الخاص) فقد نال نصيبه هو الآخر من التدمير والتخريب ويكاد لا يوجد مدرسة واحدة لم يعث بها الغزاة فسادا، بل إنهم تركوا الكثير من تلك المدارس بدون معامل أو مقاعد أو تجهيزات وحفروا خنادقهم في ساحاتها وسرقوا أجهزة التكييف من فصولها.

وقد كان بالكويت قبل الغزو ١٣٠ مدرسة خاصة يدرس بها حوالي ١٣٥ ألف طالب وطالبة، إلا أن عدد المدارس التي فتحت أبوابها بعد التحرير بلغت ٥٠

مدرسة فقط تضم ٦٠ ألف طالب وطالبة. وتوقفت الحكومة الكويتية التي كانت تتحمل ٥٠٪ من تكلفة الطالب في المدارس الخاصة عن تقديم ذلك الدعم نظراً لأسباب خاصة بالموارد المالية للدولة ولما تتكلفه اعادة التعمير في حين حافظت على إشرافها على هذا الرافد التعليمي سواء بتعيين نظار وناظرات المدارس من العاملين في القطاع الحكومي أو بتخصيص الموجهين لمتابعة سير العملية التربوية أو بتوفير الكتب لهم بنفس تكلفتها. وأبقت وزارة التربية على الاستثناء الذي كانت تمنحه لأبناء ١٥ فئة من الوافدين كان يسمح لهم بالحاق أبنائهم في المدارس الحكومية. ولعدم قدرة المدارس الحكومية على استيعاب أبناء العسكريين في الجيش والشرطة من غير محددي الجنسية الذين كانوا يدرسون في المدارس الحكومية قبل الغزو، قامت وزارة التربية بتوزيعهم على المدارس الخاصة وتحملت مصروفاتهم بالكامل وقد وصل عددهم حوالي ٢٣ ألف طالب وطالبة خلال السنة الدراسية التي انتهت في يناير الماضي. وتقدر تكاليفهم بحوالي ستة ملايين دينار كويتي أي أكثر من ٢١ مليون دولار.

وحول رؤية وزارة التربية لمواجهة المتغيرات العربية والعالمية الواسعة التي أعقبت حرب تحرير الكويت، قال الدكتور يعقوب الشراح إن عملية إدخال بعض التغييرات على بعض المناهج الدراسية أمر ممكن ومستمر، ولكن تطوير التعليم بشكل عام لمسايرة روح العصر والامساك بالمستقبل قضية تهم المجتمع كله وليس وزارة التربية وحدها. وأضاف أن ذلك قد يستلزم مؤتمرا موسعاً تشارك فيه كل القطاعات لوضع تصوراتها موضع التطبيق وخلق الانسان الكويتي القادر على حمل مسؤولية دفع النهضة الكويتية إلى الأمام باستمرار وبنفس الروح التي دافع بها عن استقلال وطنه وسيادته والتي كانت عاملا حاسما في حشد التأييد الدولي الواسع لقضيتنا والانتصار لها.

إعـادة الاعمـار في مجال الخدمات الصحية

كم تساوي الحياة عندما يشعر الانسان بمرض ما وتنتابه حالات القلق والخوف عندما لا يتوفر له العلاج والدواء، ويخالجه شعور بالبؤس إلى جانب الخوف من المجهول المتربص به بعد أن نهبت قوات الاحتلال العراقي الغاشم جميع مستلزمات الخدمات الصحية في الكويت وشردت مئات المرضى من أسرتهم بالمستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة التي كانت الملاذ الأخير للحالات المرضية المستعصية مثل مرض الفشل الكلوي والسرطان والحساسية وغيرها من الأمراض الأخرى.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد عانى مرضى الكلى الذين كانوا يتلقون العلاج المؤقت بالغسيل الكلوي من نقص شديد بالكوادر الطبية المتخصصة حيث أن ٩٩٪ من الأجانب قد غادروا البلاد حفاظاً على سلامتهم ولم يتبق من أصل ٩٧ ممرضة سوى ١١ ممرضة فقط في شهر أكتوبر ١٩٩٠. ولم يتبق من مراكز غسيل الكلى المنتشرة في مناطق الكويت سوى مركزاً واحد فقط واقتصرت عمليات الغسيل على مرتين في الاسبوع بدلاً من ثلاث مرات.

وبالرغم من حالات البؤس التي عانى منها مرضى الكلى إلا أن تطوع بعض المواطنين ممن لديهم الخبرة بتشغيل الأجهزة الفنية قد ساعد مركز «العديلية» على القيام بواجبه قدر الامكان، وأظهر المواطنون رغبتهم في التفاني من أجل هذا العمل الانساني الجليل وحافظوا على بعض الأجهزة بعيداً عن عيون الغزاة واستطاع المركز وبالرغم من جميع العوائق القيام بواجبه وحافظ على حياة المرضى قدر المستطاع.

ولكن وقبل أن تدق طبول الحرب غادر البعض منهم بعد أن تم تزويدهم بتقارير طبية، إلا أن الموت كان بالمرصاد لحوالي ٢٥ من الكويتيين وعدد مماثل من غير الكويتيين وذلك بسبب عدم القدرة على رعاية المسنين وعدم توفر المواصلات بالاضافة للخوف من إدخال المرضى للمستشفى ومن ثم تقدم بعض الحالات من الالتهابات وغيرها مما أدى إلى وفاتهم.

ولم يخل مستشفى الطب النفسي من الدمار والخراب على أيدي الجيش العراقي الغاشم والذي كان يتمركز فيه طيلة شهور الاحتلال وتم نهب الاجهزة الخاصة بالمستشفى مما زاد من معاناة النزلاء لقلة العناية الصحية ونقص

الأدوية والغذاء. وقال الدكتور عبدالرحمن العصفور مدير مستشفى الطب النفسي بأن نسبة الوفيات بلغت إبان الاحتلال بمعدل حالتي وفاة باليوم.

ولم يسلم المخزون الاستراتيجي للدواء من السرقة حيث أن الفترة التي سبقت الغزو كانت بداية السنة المالية فكان المخزون الاحتياطي الدوائي يكفي لمدة ثمانية أشهر. غير أن عمليات السلب والنهب قد حرمت كثيرا من المستشفيات والمراكز الصحية من مستلزماتها الأساسية للدواء في أعقاب السطو على مصنع الأدوية التابع لوزارة الصحة ومخزون الشركة الكويتية للصناعات الدوائية الذي يغطي ٢٥٪ من إجمالي مشتريات الوزارة.

وبالرغم من جميع حالات السلب والنهب التي كانت تقوم بها القوات العراقية الغاشمة إلا انها لم تستطع أن تسلب الارادة الوطنية ممارسة دورها الانساني بتقديم الرعاية الصحية للمواطنين الصامدين في وجه الغزاة.

وتعتبر عملية إعادة الخدمات الصحية من أهم الأولويات التي حرصت على توفيرها وزارة الصحة للمواطنين بعد تحرير الكويت من دنس الغزاة رغم الصعوبات التي تمثلت بانقطاع التيار الكهربائي وندرة المياه والنقص الشديد بالكوادر الطبية والمستلزمات الصحية الأخرى كالأدوية والأجهزة.

وقد خطت وزارة الصحة بعد مرور عام كامل على التحرير خطوات رائدة في مجال إعادة الاعمار بهدف الوصول إلى مستوى أفضل للخدمات الصحية وفق ثلاث مراحل: المرحلة الأولى ومدتها ثلاثة شهور والتي بدأت منذ التحرير. وقد تم فيها اعادة تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية بعد تجهيزها بطاقة انتاجية تكفي لسد حاجة السكان في تلك المرحلة.

أما المرحلة الثانية فقد تم تعويض جزء كبير من الاحتياجات ومستلزمات المستشفيات والمراكز الصحية من أجهزة. ومعدات وأدوية بما يتناسب والتركيبة السكانية المتوقعة في حين تركزت المرحلة الثالثة وفق أهداف الخطة الصحية الخمسية للكويت حيث سيتم خفض العمالة الوافدة إلى الحد الذي يكفل توفير الخدمات الصحية المتكاملة للمواطنين والمقيمين والاهتمام بدور الصحة الوقائية وبخاصة التوعية الصحية بما يكفل تقديم مثل هذه الخدمات لكافة مناطق الكويت.

وقد تم اعادة افتتاح أكثر من ٤٠ مستوصفاً من أصل ٦٨ مستوصف كما بلغت الطاقة التشغيلية بالمستشفى الأميري نحو ٨٠٪ ويعمل على توفير الخدمات الصحية لتسعة أجنحة بالإضافة إلى العناية المركزة.

وبالرغم من عمليات التدمير التي تعرض لها مستشفى العدان فقد استعاد المستشفى تقديم خدماته الصحية بعد أن تم توفير الأجهزة والمعدات الطبية والأدوية حيث يعمل المستشفى الآن بطاقة تصل إلى أكثر من ٢٤٠ سريراً. كما شهد مستشفى الولادة تطوراً ملحوظاً إذ بلغت طاقته التشغيلية حوالي ١٠٠٪ خلال فترة قصيرة حيث تقوم إدارة المستشفى بخدمة ٨ أجنحة خصوصية وأربعة أجنحة عامة. كما تراجعت حالات الولادة من ٥٠ حالة في اليوم قبل الغزو إلى ٢٠ و٢٤ حالة في اليوم مما جعل إدارة مستشفى الولادة تقوم بتقديم خدماتها التخصصية المركزة.

كما سيتم أيضاً افتتاح عيادة متخصصة لعلاج العقم مجهزة بأحدث المعدات بما فيها مختبر للهرمونات وعيادات متخصصة لعلاج حالات مرض السكر وضغط الدم مع الحمل.

ويعتبر مستشفى مبارك الذي يتمتع ببعض المميزات الإضافية من أكبر المستشفيات بالكويت لوجود تخصصات لا تتوفر بالمستشفيات الأخرى مثل جراحة الأوعية الدموية والمسالك البولية وإرتباطه الوثيق بكلية الطب حيث يتلقى الطلبة تدريبهم على أيدي متخصصين بشتى فروع وأقسام الطب.

وقد تعرض المستشفى لعمليات نهب وسلب منظمة لما لهذه المؤسسة العلاجية والتعليمية أيضا من مكانه على اعتبار أنها زودت بأحدث النظم العلمية، وبالرغم من الخراب والدمار الذي أصابها إلا أن القائمين على هذا المستشفى قد استطاعوا التكيف مع الواقع المرير ولم يتم تقليص الخدمات العلاجية في نوعيتها بل اقتصر ذلك على الكم فقط إذ يعمل الآن أكثر من ١٥٧ طبيباً وأكثر من ٢٠٢ ممرضة.

وإذا كانت عملية إعادة إعمار المؤسسات الصحية من أهم الأولويات التي حرصت عليها الكويت في أعقاب فترة التحرير مباشرة، فلم تنس الكويت إعادة بناء الانسان الكويتي الذي واجه بصموده أعتى صنوف الممارسات الأرهابية من قتل

وتعذيب واعتقال على أيدي الطغاة العراقيين مما تسبب في تعرضه لضغوط نفسية متعددة سواء كان داخل الوطن أو في الخارج.

ويعتبر مركز الرقعي التخصصي لعلاج الحالات المتأثرة نتيجة العدوان العراقي الغاشم من أبرز المؤسسات الصحية التي أولتها الدولة إهتماما بالغاً في الأشهر الأولى بعد التحرير لما لهذا الجانب الانسان والصحي من أهمية بالغة في عملية بناء الانسان الكويتي.

وقد سعت وزارة الصحة وبالتعاون مع منظمة «اليونيسيف» و «المركز العالمي لتأهيل ضحايا الحرب» لحصر الحالات المتضررة وتم الاستعانة ببعض الخبراء الدوليين المتخصصين في هذا المجال. بهدف تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها ووضع خطة عمل تقول على برامج علمية مدروسة بهدف التعرف على الحالات المتضررة وسبل معالجتها.

وأكد مدير المركز الدكتور عبدالرحمن العصفور في تصريح لـ (كونا) بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى انشاء مثل هذا المركز وجود كثير من الحالات التي تم تعذيبها على أيدي القوات العراقية كانت تتردد على المستشفيات المتخصصة لكل مرض، وقد رأينا أن نقوم بمهمة التنسيق فيما بينها، كما أن رعاية الحالات النفسية المتضررة والعمل على مساعدتها هي اجراءات عادية وغالباً ما تقوم بها الدول التي كانت تخوض الحروب. وقد تم الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

وأضاف الدكتور العصفور بأن المركز يقوم الآن بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء الفحوصات الميدانية لبعض القطاعات مثل طلبة وطالبات المدارس في المراحل المختلفة. كما أن تدريب الكوادر الوطنية مثل الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين هو مطلب حيوي لمواصلة عملهم.

وشدد مدير المركز على أهمية الثقافة النفسية وتوعية المجتمع من خلال تكثيف البرامج الارشادية والتثقيفية على أسس علمية ومدروسة.

وأعرب الدكتور العصفور عن أمله بأن تتخطى الحالات المتضررة نفسياً هذه المرحلة في أسرع وقت ممكن لأنهم أشخاص طبيعيون ولم يعانون من هذه الأمراض قبل العدوان العراقي الغاشم الذي لم يكن طبيعياً.

إعادة الاعمار في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

قست حياة البحر بما يحيطها من اخطار الغوص وصيد الأسماك والسفر للتجارة على الفرد الكويتي، ولكن هذه القسوة كان لها من المردود ما يهون قسوتها ومراراتها، وهو اكتساب الفرد الكويتي صفاته الأساسية من الصلابة والكفاح وقدرته على التحمل والأمانة والصدق وسماته المميزة من التراحم والتكافل والديمقراطية الفطرية.

وكما قست الطبيعة على شعب الكويت حنى الله عليه وانعم على الكويت بتفجير الثروة النفطية على أرضها لتصبح تحد جديد تختبر من خلاله صلابته وإصالته. ولقد اتفقت رؤية الشعب الكويتي لهذه الثروة على أنها فرصة منحها الله لهم مكافأة على كفاحهم وصبرهم ضد ما نشأوا عليه من شظف العيش وقسوة الحياة. وترجمت تلك الرؤية إلى خطط تنموية واقتصادية واجتماعية طموحه وضعت ونفذت لتزدهر معها الحياة الاقتصادية ولتكتمل مقومات الدولة الحديثة ويرتفع مستوى الفرد المعيشي والثقافي.

هذا ولم يغر رغد العيش وترف الحياة الجديدة أفراد الشعب بل أكدوا أن ثروة الكويت لن تكون النفط فقط ذلك الجانب المحدود والناضب الذي لا يمكن الاعتماد عليه كأساس وغاية للتنمية بل هناك العنصر الدائم في ثروة الكويت وهو كفاحها القديم وصانع حاضرها وأمل مستقبلها وهو الانسان الكويتي. لذلك حرص المجتمع الكويتي على رفع مستوى الفرد الثقافي والعلمي من خلال انشاء العديد من المراكز التربوية التي تغذي الفرد بالعلم والمعرفة ومن هذه المراكز الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

امتدت الجذور للتعليم التطبيقي والتدريب إلى ما يزيد عن نصف قرن من الزمان لتكثيف انشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره، ومع امتداد الحركة العمرانية في البلاد واكتمال مؤسسات الدولة الحديثة في الخمسينات من هذا القرن وزيادة الطلب على العمالة بدأت هذه المؤسسات في انشاء برامج ومراكز للتدريب تهدف إلى إعداد العمالة اللازمة للعمل فيها.

ومع اكتمال البنية الأساسية للنظام التعليمي وزيادة الطلب على العمالة الفنية أنشأت وزارة التربية عدداً من المدارس الفنية المتخصصة منها معهد المعلمين والكلية الصناعية والمدرسة الثانوية التجارية. ومن جانب آخر انشأت

وزارات الدولة المختلفة مراكز تدريب متخصصة تابعة لها مثل معهد الهندسة التطبيقية التابع لوزارة الأشغال ومعهد الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع لوزارة البريد والبرق والهاتف وغيره من مراكز التدريب المتخصصة.

وازداد حجم هذه المدارس والمعاهد وتشعبت تخصصاتها مما دفع الدولة إلى انشاء أجهزة مركزية للاشراف عليها والتنسيق بينها فأنشئت ادارة التعليم الفني والمهني في بداية ١٩٧٢ للاشراف على معاهد ومدارس التعليم الفني والمهني التابعة لوزارة التربية وأنشئت الادارة المركزية للتدريب للاشراف على معاهد ومراكز التدريب التابع لوزارات الدولة.

واستمرت مسيرة تطوير التعليم الفني من ناحية والتدريب من ناحية أخرى إلى أن شعرت الدولة بضرورة انشاء سلطة مركزية مستقلة فأنشأت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في نهاية سنة ١٩٨٢ لتحقيق هذا الغرض مؤلفه من قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب.

وبعد هذه المسيرة الطويلة من عمر هذا النوع من التعليم جاء ما لم يكم في الحسبان ليدمر ويسلب وينهب ويحرق كل ما تم تعميره، جاء العدوان العراقي الآثم الذي قلب هذا الصرح التعليمي رأساً على عقب مجرداً الهيئة من جميع امكاناتها المادية والذهنية بعدوان بربري لم يشهد التاريخ له مثيلاً.

وبعد التحرير وانتصار الحق الكويتي ودحر قوات المعتدي وإعلان حالة الطوارىء في البلاد معلنه بداية عام التحدي والاعمار وجدت الهيئة نفسها كجهة تعليمية تدريبية تقدم أهم عنصر في عمليات الاعمار وهو الانسان.

هذا ولقد بدأت على الفور وضع خطة عاجلة لاعادة الإعمار وتشغيل الهيئة لبدء الدراسة في ٢٨ سبتمبر ١٩٩١ لتتمكن من خلال خريجي الكليات التطبيقية ومراكز التدريب لتقديم التخصصات المطلوبة إلى الجهات المختلفة، كما تقدم خبراتها واستشاراتها في مجالات تخصصها لكل الجهات بما يعود على المجتمع بالنفع الوفير.

ومن هذا المنطلق عملت الهيئة جاهدة للتخلص مما الحقه العدوان العراقي من شلل تام بمختلف أجهزة الهيئة بعد أن أصيبت المباني وأتلفت محطات القوى

والتكييف والكهرباء والماء وكذلك اتلاف وسرقة جميع المختبرات والورش والمكتبات والصالات والفصول ومرافق الخدمات.

هذا بالاضافة إلى الأضرار غير المباشرة والتي تشمل تعطيل الدراسة لمدة عام كامل واللجوء إلى مكاتب استشارية فنية وهندسية وادارية لمساعدتها في إعادة تشغيل الهيئة وفقدان جميع مستندات البحوث ونتائجها. ولقد بلغ مجموع التعويضات المطلوبة للهيئة ٢٠٢ر٥٠٠ر٠٠٠ د.ك.

وفي سؤال للدكتور عبدالرحمن المحيلان مدير عام الهيئة عن التغيرات التي حدثت على مسيرة الهيئة بعد التحرير ومدى ارتباط هذه التغييرات بالتركيبة السكانية الجديدة. أجاب بأن الهيئة مرتبطة بحركة الحياة في المجتمع وأن ما حدث يستوجب اعادة النظر في كل شيء وقد ترجم ذلك كله في خطط عمل الهيئة ولعل برامج الهيئة أكثر من تأثر بهذا التغير لارتباطها بحاجات سوق العمل التي اختلفت كثيراً بعد الغزو بسبب هجرة العمالة الوافدة والتوجهات الوطنية بخصوص التركيبة السكانية، والتي لا بد من مراعاتها لخدمة حركة التنمية في الكويت.

كما وضح أيضاً دور الهيئة بتنظيم دورات تدريبية لخلق الكادر الفني والحرفي الذي تحتاجه عملية اعادة التعمير حيث أشار إلى أن الهيئة تنقسم إلى قطاعات وهما التعليم التطبيقي وقطاع التدريب الذي يقدم الدورات التدريبية الخاصة ويتبعه ثلاثة مراكز وهي مركز الكهرباء والماء، ومركز الاتصالات والملاحة الجوية، ومركز التدريب الصناعي بالاضافة إلى مدارس التعليم الموازي وكل هذه المواقع تقدم دورات وبرامج تدريبية في مختلف المهن والتخصصات الفنية التي تحتاج إليها قطاعات العمل الحكومية والأهلية وتسهم في سد حاجاتها. وأضاف بأن الهيئة استحدثت نظاماً جديداً وهو ما يسمى بخطة الطوارىء لسد احتياجات قطاعات العمل من العمالة الوطنية لبناء الكويت.

وانطلاقا من هذا الهدف تم قبول حوالي ٣٠٠٠ طالب ومتدرب للفصل الدراسي الأول للعام ٩١/١٩٩٢ ليكون العدد الاجمالي للطلبه١٢٣٥٢ طالباً وطالبة منهم ١٠٠ طالب وطالبه غير كويتي بعد إن كان العدد قبل الغزو ١١٨٤٥ منهم ١٠٣٥٣ كويتي ١٤٩٢ غير كويتي. هذا ويجري الآن قبول حوالي ٢٢٠٠ طالب

للفصل الدراسي الثاني ١٩٩٢/٩١. في حين أصبح إجمالي الأساتذة ٨٤٥ استاذاً منهم ٦٤١ كويتياً و٢٠٤ غير كويتي بعد أن كان عـددهم ٩٨٤ منهم ٤٠٢ كويتيـاً و٥٨٢ غير كويتي.

وفي سؤال آخر للدكتور المحيلان عن سياسة الهيئة بالنسبة لتوقف الدراسة سنة كاملة خلال العدوان الآثم أجاب بأن الهيئة أعدت فصلين دراسيين في العطلة الصيفية وأن الطالب يتمكن من التسجيل في كليهما وهو ما يتيح له تعـويض فصل دراسي كـامل. كمـا يسرت الهيئة امـام الطلبة الـذين كانـوا يدرسـون في الفصـل الصيفي والتـدريب الميـداني وتـوقفت دراستهم بسبب الاحتـلال العـراقي أن احتسبت لهم الوحدات الدراسية لتلـك المقررات بتقـدير نـاجح لمن اراد من هؤلاء الطلبة كما عقدت امتحانـات ذلك الفصـل لمن اختار هـذا البديـل وترتب عـلى ذلك تخرج اعداد كبيرة من الطلبة دون تأخير.

نعم الكويت خالـدة في خارطـة الوجـود رغم انف المعتدين وطمـع الغادرين ولكن هناك الكثير ممن لم تتحرر قيودهم بل لا زالوا اسرى في سجون طاغية بغداد يصارعون قسوة الأسر. وقد بذلت الجهود الكبيرة من جانب طلبة ومتدربي الهيئـة بشأن الافراج عنهم عن طريق الزيارات إلى مقار الهيئات الدولية بالكويت وتوجيـه رسائل إلى قادة العالم عبـر سفاراتهم بـالكويت لمطـالبة النظـام العراقي بـاحترام المواثيق او العهود الدولية للافراج عن الأسرى.

اعادة الاعمار في
جامعة الكويت

اضطرت أستاذة جامعية كويتية إلى الالتحاق بجامعة القاهرة في مصر خلال العام الدراسي ٩٠/١٩٩١م للعمل أستاذة زائرة. وقالت أن أستاذ الجامعة لا يستطيع العيش بعيدا عن مباني ومعامل وطلاب الأكاديمية التي يعمل بها تماما كما لا يستطيع أي طائر أن يعيش خارج بيئته التي شكلت بنيانه المادي والنفسي. وقد التحق عدد كبير من أساتذة جامعة الكويت بجامعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لنفس السبب.

ويبدو الأمر غريبا في بلد يستورد العمالة الأجنبية، إلا أن العدوان العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ واحتلاله لكامل التراب الوطني الكويتي حتى يوم السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م لم يجعل في الأمر غرابة، فقد قامت قوات الجيش العراقي باغلاق كليات جامعة الكويت وتعطيل الدراسة فيها تماما واتخذت من مبنى إدارة الجامعة مقراً لقيادة تلك القوات.

وقال أمين عام الجامعة الدكتور خالد السعد أن الغزو أسفر عن أضرار جسيمة مباشرة وغير مباشرة لحقت بجامعة الكويت، تمثلت في الاستيلاء على مختبراتها ومكتباتها وأثاثها ومخازنها ومطابخها وتجهيزاتها، كما لحقت أضرار هندسية بمختلف مباني ومواقع الجامعة، بالاضافة إلى التخريب المتعمد وسرقة شبكات الكهرباء والماء والهاتف وشبكة الكمبيوتر وأجهزتها المختلفة وإتلاف معظم شبكات الخدمات الأساسية. وقد قدرت الجامعة خسائرها المادية المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٣٠٥ مليون دينار كويتي أي أكثر من مليار وسبعين مليون دولار أمريكي.

وكان مدير جامعة الكويت الدكتور عبدالله شعيب قد أبلغ وفدا يمثل جامعة الدول العربية في نوفمبر الماضي أنه بالرغم من أن الغزاة العراقيين قد تركوا الجامعة «على البلاط»، فإن الخسارة الأفدح تتمثل بعدد كبير من خيرة الأساتذة. وقد اضطر أولئك الأساتذة للتعاقد مع جامعات أخرى في الخارج بعد أن تأخر استدعاؤهم بسبب عمليات إعادة إعمار جامعة الكويت وتجهيزها.

وألغت جامعة الكويت التي اعتادت الاحتفال كل عام بخريجيها الذين تدفع بهم إلى مواقع العمل المختلفة في المجتمع احتفال العام ٩٠/٩١ وانتسب بعض

من طلبتها إلى جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في حين توجه البعض الآخر إلى صفوف المقاومة في الداخل أو صفوف المتطوعين الذين جرى تدريبهم وتسليحهم خارج البلاد لمشاركة قوات التحالف الدولي في معركة تحرير الكويت. وأفادت إدارة الجامعة أنه قد تمت الموافقة على معادلة المقررات التي درسها الطلبة الكويتيون في الجامعات الشقيقة في ضوء اللوائح والاجراءات المعمول بها وسمح لهم بالانتظام في الفرق الجديدة في كلياتهم مع بداية العام الجامعي ١٩٩٢/٩١. أما بالنسبة للطلبة الذين لم تمكنهم ظروفهم من استكمال دراستم خلال السنة ١٩٩١/٩٠ فقد وافق مجلس الجامعة على تقديم فصلين دراسيين صيفيين مكثفين مع التدريس أيام الخميس في صيف عام ١٩٩٢ لتعويض الراغبين من أولئك الطلبة ما فاتهم وتمكينهم من متابعة برامجهم دون تأخير.

ووصف طالب في كلية الهندسة حال كليته عندما زارها في أعقاب نجاح عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت فقال أنها كانت مجرد أطلال ومعاملها التي كانت مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات كانت مجرد خرائب تختبيء فيها الفئران.

وأكد الدكتور موسى المزيدي العميد المساعد للشؤون الطلابية بكلية الهندسة أن قوات الاحتلال العراقي قامت بسرقة محتويات حوالي أربعين مختبرا كانت موزعة على أقسام الكلية الخمسة وهي الهندسة الكهربائية والكمبيوتر والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والهندسة الكيميائية وهندسة البترول. وقد خصصت الحكومة حوالي ٤٠ مليون دينار كويتي أي أكثر من ١٣٣ مليون دولار أمريكي كميزانية طوارىء للجامعة بغرض تدارك المتطلبات العاجلة وضمان بدء العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ في الموعد الذي إرتأته إدارة الجامعة.

وكان عدد الطلبة المقيدين في جامعة الكويت قبل الغزو ١٠ر٠٤٨ في حين يبلغ عدد المقيدين الآن ١٣ر٢٦٦ طالبا وطالبة، وصرح مصدر بالجامعة بأن الطلبة غير الكويتيين باستثناء أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يستأنفوا دراستهم في الجامعة نظرا للأضرار الواسعة التي ألحقها العدوان بإمكانيات الجامعة. وأضاف المصدر أنه سيتم البت بأمر هؤلاء الطلبة قريبا في ضوء قدرات

الجامعة والسياسة العامة للبلاد. وعلق طالب عربي كان يدرس في كلية العلوم بقوله «لقد تسبب عدوان طاغية العراق على دولة الكويت بإبعادنا عن مقاعد الدراسة في جامعة الكويت للعام الثاني على التوالي، ولست أدري ما هي الخدمة التي قدمها لنا ولقضيتنا التي تشدق بها طويلا وحاول الربط بينها وبين احتلاله للكويت.. ألا يدري ذلك الدكتاتور أن الله ميز الذين يعلمون...».

وقد وضعت جامعة الكويت التي فتحت أبوابها أمام الطلبة لأول مرة في نوفمبر عام ١٩٦٦ خطة طموحه تستهدف تنمية الشخصية المتكاملة للأجيال القيادية الشابة بما يؤهلها للمهام والمسؤوليات المستقبلية التي ستتحملها فكريا وعمليا وتقوية مشاعر الانتماء الوطني لديها وتزويدها بالامكانيات اللازمة لمواجهة المشكلات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والروحية مواجهة عقلانية مستنيرة وجادة وتربيتها على احترام الواقع وتوعيتها بأن المعرفة هي أساس القوة وأن المستقبل للجماعات التي تملك هذه المعرفة، وقد تحددت فترة انجاز تلك الخطة بين ٩٢ ـ ١٩٩٥ بعد أن تأجلت لمدة عامين بسبب العدوان العراقي وما نجم عنه من آثار سلبية.

وأكد الدكتور خالد السعد أن الجامعة في تحركها في المرحلة المقبلة تعتمد على بعدين متكاملين أولهما يربط الجامعة بالتطورات العالمية تدريسا وبحثا وتأصيلا للثقافة العلمية، وثانيهما بعد وطني يعزز أصالة المجتمع الكويتي العربي الاسلامي. وأضاف أن الجامعة تستهدف بذلك انجاز ما تصبو إليه من غايات منشودة في رفع الكفاءة العلمية والتعليمية فيها، وتحقيق التميز الأكاديمي والاداري للجهاز العامل بها، والتطوير المستمر للقدرات العلمية وتوفير الامكانات لتنمية البحث العلمي الأساسي والتطبيقي والمشاركة الفعالة في خدمة المجتمع بالمساهمة مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة في دراسة وتحليل المشكلات الأساسية التي تواجه هذا المجتمع.

وفتح مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة باب القبول للفصل الدراسي الثاني ١٩٩٢/٩١ خلال الفترة بين ٤ ـ ٧ يناير الماضي. وقال المشرف على قطاع خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الكويت الدكتور محمد

عبدالرحمن الصرعاوي أن لهذا النوع من التعليم دور إيجابي وبناء في المرحلة الحالية حيث تتضافر الجهود لاعادة إعمار البلاد.

وأوضح أن مهمة مركز خدمة المجتمع المنشأ عام ١٩٧٦ تتلخص في معاونة أفراد المجتمع على تحقيق النمو الذاتي الكامل والتدريب أثناء الخدمة ودعم الصلة بين الدراسات الجامعية والمشكلات الواقعية وعمل الدراسات في ميدان الخدمة العامة والثقافة الجماهيرية وتعليم الكبار. وقد طرح المركز خلال الفصل الدراسي الثاني (الحالي) مقررات لدراسة أحد عشر لغة أجنبية بالاضافة إلى تدريس اللهجة الكويتية للأجانب واللغة العربية لغير الناطقين بها والترجمة والعلوم الادارية بمختلف فروعها والعلوم المحاسبية والاقتصادية والهندسة والسكرتارية وغيرها من المقررات الدراسية والبرامج التدريبية.

وحو احتمال تغيير سياسة القبول بالجامعة بعد تلك التوصية التي أصدرها المجلس الوطني مؤخرا بخفض نسبة القبول قال الأمين العام أن تلك السياسة قد خضعت لدراسة متعمقة في السنوات الأخيرة من قبل مجلس الجامعة واستقر الرأي على تحديدها بالنسبة القائمة حالياً في ضوء اعتبارات عديدة منها الحفاظ على المستوى الأكاديمي للجامعة والتقليل من نسبة المتسربين من التعليم الجامعي وتقدير الطاقة الاستيعابية للطلبة فضلا عن ترشيد القبول في عدد من التخصصات في ضوء حاجة سوق العمل إلى خريجي تلك التخصصات وحاجته إلى العمالة الفنية.

وتقوم جامعة الكويت بعملية اعادة تقويم ومراجعة للعديد من المقررات التي تقدمها مثل مقرر حكومة وسياسة الكويت، وتاريخ الحضارة العربية والاسلامية وغيرها من النظم السياسية والقانون الدولي والعلاقات الدولية نظرا للطبيعة الديناميكية لهذه المقررات ولما نتج عن العدوان العراقي من آثار أدت إلى تغيير بعض الثوابت والمسلمات وولادة مفاهيم وقيم جديدة.

كما تقوم الجامعة بإعادة دراسة هيكلة كليتي الآداب والتجارة لتصبح ثلاث كليات للعلوم الادارية، والعلوم الاجتماعية واللغات والانسانيات.

لقد عادت الكويت لتمارس دورها العلمي والانساني داخل المجتمع الكويتي

ولتساهم بطريقتها المتميزة في الاحتفالات المتواضعة بمناسبة العيد الوطني الحادي والثلاثين والعيد الأول للتحرير ولتضيف إلى جهدها البارز أيام الاحتلال عندما قامت بفضح المعتدى العراقي في المحافل والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ونشرت المطبوعات والكتيبات التي تفند زيف ادعاءاته مما كان له مردوده الايجابي في تقريري المنظمتين العربية والاسلامية للتربية والعلوم والثقافة حول الأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في دولة الكويت في ظل الاحتلال. وسوف تشهد أروقة الجامعة وقاعاتها هذا العام عودة احتفالات تخريج دفعات جديدة من أبناء وبنات الكويت بأروابهم الجامعية التي تعكس وقار وعمق المسؤولية التي تنتظرهم لدفع نهضة البلاد إلى الأمام وذلك بالرغم من حالة الأسى والحزن التي تظلل المجتمع لوجود أكثر من الفي أسير كويتي في سجون طاغية العراق.

الأناشيد الوطنية

كم اشتاق الكويتيون أثناء محنة الاحتلال العراقي الغاشم لسماع نشيدهم الوطني وكان حنينهم يزداد يوماً بعد آخر كلما ردد الأطفال على لسانهم كلمات النشيد في كل تظاهرة شعبية تندد بالاحتلال الغاشم إلى من الله على الكويت بنعمة التحرير وعاد أطفاله من جديد يرددون نشيدهم الوطني صباح كل يوم.

ويقصد بالأناشيد الوطنية تلك الأغنيات المعبرة عن أمجاد الأمة وعظمتها، المترجمة عن آمال الشعوب ومثلها العليا وتراثها العريق الذي يجسد بالدرجة الأولى كفاحها المستميت في سبيل تحقيق استقلالها.

والأناشيد الوطنية هي الصورة الشخصية للوطن التي يعرف من خلالها في كل مناسبة، فهي شعارها في كل اجتماع عام، وعندما يراد تمثيل الدولة في الخارج، وفي المواقف واللقاءات السياسية والثقافية والاجتماعية والرياضية والمناسبات الأخرى.

ولم تكن الأناشيد الوطنية وليدة هذا القرن وإنما هي بعيدة العهد في التاريخ، عرفتها الممالك القديمة من الأزمنة الفينيقية والاغريقية، حيث كانت ممالك تلك الأزمنة تستقبل جيوشها المظفرة عند عودتها من المعارك رافعة رايات النصر، بما تردده الشعوب من الأناشيد والأغاني احتفالا بالنصر.

وقد أصبح هذا العرف المتداول مستخدما لدى الدول الحديثة في عصرنا الحاضر. وإذا كان من الضروري أن تقتصر كلمات النشيد الوطني على الدولة صاحبة النشيد حيث تعبر من خلاله عن آمالها وتطلعاتها، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك هو الحال في موسيقى النشيد، فقد أخذت الدانمارك موسيقى النشيد الملكي البريطاني واعتبرته نشيدا قوميا بعد تغير كلماته بما يتناسب مع تطلعاتها القومية، وكذلك النشيد النمساوي «حفظ الله القيصر» الذي وضع لحنه الموسيقار الكبير «هايدن» في عام ١٩١٧، وقد صاغت المانيا لموسيقاه ألفاظاً تناسبها في عام ١٨٤١، وأصبح بالتالي نشيداً ذائع الصيت وكان مطلعه «المانيا فوق الجميع».

وفي عصرنا الحاضر أخذت الدول حديثة العهد بالاستقلال وعلى اختلاف الأنظمة في استحداث وتسمية النشيد حسب النظام الذي تتبعه الدول، حيث

يسمى بالسلام الجمهوري في الجمهوريات والسلام الملكي في الممالك، والسلام الأميري في الامارات. وبالرغم من اختلاف هذه التسميات في الوقت الحاضر فهي في النهاية تلتقي تحت تسمية «النشيد الوطني» ولاءً للوطن وتعبيراً عن مشاعر أبنائه وطموحاتهم.

ولم تعرف الكويت في تاريخها الطويل النشيد الوطني الا في السنوات القليلة التي سبقت استقلالها، حيث كان يعزف السلام الأميري آنذاك عند قدوم المعتمد البريطاني الكويت، وقد أفادت بعض المصار أن هذا اللحن كان انجليزي الأصل، وقد تم اعتماد ذلك النشيد بعد حصول الكويت على استقلالها حيث نصت المادة الخامسة من الدستور الكويتي على أن يكون للدولة علمها ونشيدها الوطني، وكما حدد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ في مادته الأولى شكل علم الدولة الرسمي وألوانه الأربعة المستقاة من قول الشاعر العربي، بيض صنائعنا سود وقائعنا، خضر مرابعنا، حمر مواضينا.

وفي عام ١٩٧٨ تم تغيير السلام الأميري بنشيد وطني وضع كلماته المرحوم الشاعر أحمد مشاري العدواني، وقام بتلحينه الاستاذ ابراهيم الصولة، بعد أن تم اختياره من قبل لجنة تشكلت لعمل مسابقة من بين عدد كبير من الملحنين.

وجاء هذا النشيد الذي صدر عن قريحة الاستاذ العدواني ولمسات اللحن الكويتي للاستاذ الصولة معبرا عن مشاعر أبناء هذا الشعب حيث انطلقت الجموع تردده في المناسبات الوطنية والقومية الشعبية والرسمية وراح طلاب وطالبات المدارس الحكومية والأهلية يرددونه مع اشراقة كل صباح هاتفين:

(وطني الكويت سلمت للمجد ــ وعلى جبينك طالع السعد).

إعادة إعمار
المعهد العربي للتخطيط

كانت مكتبة المعهد العربي للتخيط الكائن في منطقة الشويخ قبل الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ من المكتبات النادرة على مستوى الوطن العربي المتخصصة في مجالات التنمية والتخطيط الاقتصادي.

وضمت تلك المكتبة مجموعة هائلة وبالغة الأهمية من مطبوعات ونشرات المنظمات الاقليمة والدولية وبالذات تلك المعنية بشؤون العالم الاقتصادية. أما إجمالي مقتنيات المكتبة فقد بلغ أكثر من ٤٧ ألف كتاب و٥ آلاف مجلد من الدوريات القيمة سواء باللغة العربية او باللغات الأجنبية، كما اشتملت محتويات مكتبة المعهد على عدد كبير من الوثائق والأفلام والتسجيلات. وكانت تلك المكتبة مجهزة لخدمة المتدربين في المعهد إلى جانب الأكاديميين والباحثين والمتخصصين في مختلف فروع التخطيط والتنمية الاقتصادية من العاملين في الأجهزة التنفيذية في أقطار الوطن العربي أو من طلاب العلم ودارسي شهادات الماجستير والدكتوراه أو من أولئك المعنيين بالتأليف والكتابة في الشؤون الاقتصادية عربيا وعالميا.

وبعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ وجدت إدارة المعهد العربي للتخطيط أن المكتبة التي كانت ملكا كاملا للعقول المبدعة المتطلعة إلى آفاق أرحب ورؤى أكثر وضوحا واستنارة قد تم تخريبها على أيدي قوات الاحتلال العراقي. وتبين بعد اجراء عمليات الحصر والجمع والتنظيم والترتيب والتدقيق وخلافه أن الغزاة العراقيين قد سرقوا ما يقارب ٣٤ ألف كتاب من الكتب العربية والأجنبية وبنسبة ٧٢٪ من إجمالي محتويات المكتبة. واختفى كذلك من مكتبة المعهد حوالي ٤٥٠٠ مجلة من الدوريات العربية والأجنبية وبنسبة ٩٠٪ مما احتوته المكتبة قبل الغزو.

وقد علق مدير المعهد عبدالرحمن محمد علي علي ما تعرضت له المكتبة من تدمير وسلب ونهب بقولة «أنها خسارة فادحة يصعب تقدير حجمها لأن الكتب والمراجع والدوريات التي سرقت يتعذر تعويضها، فالمكتبة كانت معتمدة لإيداع نشرات ومطبوعات البنك الدولي للانشاء والتعمير».

وأضاف أن المرافق العامة للمعهد لم تتعرض للتفجير أو للحرق، إلا أنها تعرضت لعدة أنواع رئيسية من التخريب، مثل تكسير الأبواب المعدنية والخشبية وإتلاف الحدائق وخلع الأشجار والنباتات.

وقال مدير المعهد أن الأمر الذي يدعو للاستغراب أن قوات الاحتلال قـامت بإتلاف اللوحة التي كانت تحمل اسم المعهد وتقول أنه معهد عـربي وليس كويتيـ حتى تمـارس ضـده تلـك القـوات كـل ذلـك الكم المفـزع والمخيف من الأحقـاد والضغائن.

ويـرجع انشـاء المعهـد العـربي للتخطيط إلى عـام ١٩٦٦ عنـدمـا انشـأت الحكومة الكـويتية بـالاتفاق مـع برنـامج الأمم المتحـدة الإنمائي «معهـد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط» كمؤسسة وطنية مستقلة. وفي عام ١٩٧١ وافقت بعض الدول العربية على اقتراح كويتي بتحويله وباتفاق جديـد مع برنامج الأمم المتحـدة إلى مؤسسة عـربية اقليميـة تحت اسم «المعهد العـربي للتخطيط». وفي عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين عدد من الحكومات العـربية عـلى اعتبار المعهد مؤسسة عربية اقليمية مستقلة لمدة عشرين عاماً».

يبلغ عدد الدول الأعضاء في المعهد ١٥ دولة عربية بينها العراق، بالإضافـة إلى الصنـدوق العربي لـلإنماء الاقتصـادي والاجتماعي وبـرنامـج الأمم المتحـدة الإنمائي. وينظم المعهد برامج تدريبية متنوعة لترقية مهارات العاملين في الوزارات والادارات والمصالح التابعة للـدول الأعضاء الـذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيـذ ومتابعة برامج التنمية ومشروعاتها. ويقوم المعهد كذلك بإجراء الأبحاث والدراسات في مختلف المجـالات ذات الصلة بقضـايـا التخطيط والتنميـة في الـوطن العـربي ونشرها، وتنظيم أشكال مختلفة من اللقاءات العلميـة بغرض تحقيق التفـاعل بـين المشتغلين بقضايا التخطيط والتنمية على صعيدي الفكر والممارسـة العملية وبلـورة فكر عربي متميز بشأن هذه القضايا.

وأوضح أكاديمي عربي يعمل حاليا بالمعهد في نبرة كان يظللها الحزن والأسى أن الأقتصاد والتخطيط الاقتصادي أصبحا هاجس دول العالم كلها بعد أن تأكد، أن عجز البرامج الاقتصاديـة عن توفـير متطلبات الشعـوب أطاح بـامبراطـوريات كبـرى ودول عظمى. ودول العالم الثـالث وبينها الـدول العربيـة أحوج من غـيرها باتباع أسلوب علمي لوضع برامجها وخططها الاقتصادية لتحقيق الاكتفـاء الذاتي واللحاق بركب التطـور العلمي السريع الايقـاع. وتعطيل معهـد كان يقـدم الكوادر القادرة على وضع تلك الخطط وتنفيذها هو طعنة للأمة العربية كلهـا وليس للكويت

وحدها، وهو تصرف لا يستقيم وتلك الشعارات القومية الزائفة التي رددها النظام الحاكم في العراق سنوات طوال وتستلزم محاكمة رأس ذلك النظام محاكمة شعبية من قبل رجال الفكر والتخطيط الاقتصادي في كل الوطن العربي.

وقدر تقرير أعدته ادارة المعهد الخسائر الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال العراقي التي تمركزت داخله بحوالي ٣٥٤٠٨١٣ دينار كويتي أي ما يقارب الأثنى عشر مليون دولار. ويدخل ضمن ذلك التقدير أجهزة قسم الكمبيوتر التي سرقت بالكامل ولم يمض أكثر من أسبوعين على تركيبها حيث كان قد تم الانتهاء من ذلك في منتصف يوليو عام ١٩٩٠. كما اشتمل التقدير أيضا على قيمة محتويات ٦٦ غرفة كانت تستخدم كسكن للمتدربين داخل المعهدت من الدول الأعضاء، إذ سلبت قوات الاحتلال ودمرت كافة موجوداتها من أسرة ومفروشات ومكاتب وكراسي وستائر وأجهزة هواتف ومرافق صحية وخلافه.

وأكد وكيل المعهد الدكتور ابراهيم العيسوي أن سرقة وإتلاف وبعثرة جميع الوثائق والمستندات الرسمية للمعهد وكذلك البحوث والأوراق العلمية لأعضاء الهيئة العلمية والمسودات لكتب وندوات ومحاضرات سوف تبقى سبب معاناة للمعهد لفترة طويلة قادمة. والمعروف أن عدد أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد قبل العدوان كان خمسة عشر عضوا ما بين مستشار وخبير ومساعد خبير وباحث ومساعد باحث من جنسيات كويتية ومصرية وسودانية وعراقية ولبنانية وسورية.

ومن جهته كشف الدكتور يوسف الابراهيم عضو الهيئة العلمية النقاب عن استئناف المعهد لكافة أنشطته اعتبارا من بداية شهر يونيو الماضي بعد أن ارتأت الادارة ضرورة أن تكون عملية اعادة البناء متوازنة على كل الأصعدة. وأشرف المعهد فعلا على تنظيم سلسلة من جلسات الحوار حول دولة الكويت في مرحلة ما بعد التحرير تتعلق بالسياسات المالية، والسكانية، واعادة التعمير واستراتيجية التنمية بها في ضوء المتغيرات الدولية. ونظم المعهد أربعة برامج تدريبية في شهر نوفمبر الماضي وصفها وزير التخطيط وقتذاك الدكتور عبدالرحمن العوضي بأنها «تهدف إلى تحسين الانتاجية والفعالية وتحقيق التنمية العربية وترشيد السياسات وعمليات اتخاذ القرارات في عدة مجالات». كما يشرف المعهد على تنظيم حلقة

نقاشية في العاصمة المصرية في مايو القادم عن «مستقبل التنمية والعمل الاقتصادي العربي المشترك».

وبشكل عام بدأ المعهد العربي للتخطيط يستعيد عافيته ويمارس انشطته المتنوعة لخدمة مسعى الأمة العربية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الاقتصاد العربي المستقل. ويعتبر اجتماع مجلس امناء المعهد برئاسة وزير التخطيط الدكتور أحمد على الجسار في دمشق في ديسمبر الماضي اشارة البدء لاستئناف المعهد لدوره الكامل تأكيداً لحرص الكويت على هويتها العربية والتزامها العربي بالرغم من كل ما لحق بها من تدمير وخراب وأذى على أيدي الغزاة العراقيين.

إعادة اعمار مقر
منظمة المدن العربية

لم يكن المعهد العربي للتخطيط هو المنظمة الاقليمية العربيـة الوحيـدة التي تكبدت خسائر جسيمة من جراء العدوان العراقي على دولة الكويت واحتلاله لكامل ترابها الوطني، لقد طالت جرائم ذلك العدوان منظمة المدن العربية التي تتخـذ من دولة الكويت مقراً رسميا لها منذ تأسست في ١٥ مارس عام ١٩٦٧.

ومنظمة المدن العربية لا تعنى بأي نشاط سياسي أو عقائدي، ولا تتدخـل في الشؤون السياسية لأي دولة عربية. وتتخذ المنظمة قراراتها بل وترسم سياسـاتها طبقـا لارادة المدن الأعضـاء فيها والبـالغ عـددها حتى الآن ٣٨٨ مـدينة ينتظـر زيادتها خلال الفترة القليلة القادمة نظراً لأن عدداً غير قليل من المدن العربية قـد طلب الانضمام إلى عضوية المنظمة. ويتم تمويل أنشطة المنظمة من ثلاثة مصـادر هي اشتراكات المدن الأعضاء، والمسـاعدات التي قـد تقدمهـا الهيئات والبلـديات والحكومات العربية وأية موارد أخرى تقدم للمكتب الدائم للمنظمة ويرى قبولها.

يعقد المكتب الدائم للمنظمة دورته الحادية والثلاثين في القاهرة بين ٢٣ و٢٥ فبراير الجاري. وقد أكد الأمين العام للمنظمة عبـدالعزيـز العدسـاني أن الأمانـة العامة أعدت مذكرة بالخسائر الجسيمة التي تعرض لها المقر الدائم بالكـويت من تدمير ونهب وسلب في الأثاث والأجهزة والآلات والوثائق على أيدي الغزاة العراقيين لعرضها على اجتماع المكتب الدائم. وأضاف أن المنظمة تنوي المطالبة بتعـويضات عما لحقها من أضرار من الهيئة الدولية المختصة بذلك.

أما مدير عام المنظمـة وائل منصـور فقال أن الخسـائر النـاجمة عن الغـزو العراقي لا تتوقف عند حدود ما تعرض لـه المقر الـدائم من خسائـر، إذ أدى ذلك الغـزو إلى توقف العمـل في مشروع المبنى الدائم للمنظمـة وارتفعت نسبة تكـاليفه بحوالي ١٥٪ بالقيـاس إلى التكلفة المحـددة قبل الثـاني من أغسطس عام ١٩٩٠. هذا بالاضافة إلى أعمال التخريب والتدمير التي تعرضت لها مـدينة الكـويت وهي إحدى المدن الأعضاء في المنظمة بل ومن المدن المؤسسة.

ويذكر أن أهداف منظمة المدن العربية تتلخص في الحفاظ على هوية المدينـة العربية وتراثها الحضاري والمعماري، والمسـاعدة في تطـوير هـذه المدن والارتقـاء بمستوى الخدمات التي توفرها، وتحقيق التنسيق والتعـاون بين بلـدياتهـا لإيجاد

الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجهها وتنمية مهارات العاملين في تلك البلديات وامداد المدن العربية بالقروض والمساعدات الميسرة لتنفيذ المشروعات الحيوية اعتمادا على أسلوب التخطيط الشامل.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف أنشأت المنظمة صندوق تنمية المدن العربية الذي باشر نشاطه من الكويت، والمعهد العربي لإنماء المدن الذي يتخذ من الرياض مقرا له في العام ١٩٧٩. وإذا كان الأول معنى بتقديم القروض إلى المدن العربية، فإن الثاني يهتم بتأهيل وتدريب وتطوير الكفاءات والكوادر الفنية للبلديات، كما تقوم المنظمة باجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات ورصد الجوائز لزيادة الاهتمام بالتراث المعماري العربي والإسلامي والحفاظ عليه وتعميق مفاهيمه بين المعماريين العرب والمسلمين لتبقى المدينة العربية محافظة على طابعها المتميز وتراثها الحضاري. وترتبط منظمة المدن العربية بعلاقات وثيقة مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العربية للعلوم الادارية.

وكان للمنظمة مواقفها المؤيدة للحق العربي وفي مقدمتها حقوق الشعب العربي الفلسطيني بالرغم من أنها لا تعنى بالقضايا السياسية المباشرة. ومدينة القدس عضو دائم في المكتب الدائم للمنظمة. وقد حظيت تلك المدينة بالعديد من القرارات والتوصيات الصادرة عن المستويات التنظيمية المختلفة للمنظمة التي تستنكر ممارسات المحتل الاسرائيلي وبالذات تلك التي ترمي إلى تغيير الطابع المعماري للمدينة وهدم تراثها الحضاري.

ويتساءل مواطن عربي يعمل ضمن جهاز الأمانة العامة للمنظمة قائلا: لست أدري ما هي الأمجاد التي كان صدام حسين يطمح في الحصول عليها بتدميره واحراقه مئات المباني والمنشآت المعمارية على أرض دولة الكويت؟وإذا كان الحقد قد وصل بحاكم بغداد إلى حد الرغبة في محو بلد عربي مستقل من فوق خارطة العالم، فلماذا نهب وسرق أفراد جيشه مقر منظمة عربية كانت بغداد والبصرة من المدن الأعضاء فيها بل وحظيتا بمساعدتها ودعمها؟ وقد وجهت أمانة المنظمة الدعوة إلى المدينتين العراقيتين لحضور اجتماع الدورة الجديدة للمكتب الدائم

للمنظمة في القاهرة، ولا يعرف ما إن كانتا ستشاركان في أعماله أو ستقاطعانه بعد أن تسببت ممارسات نظام حكم طاغية بغداد في عزل العراق عربياً ودولياً.

وتقول مصادر المنظمة أنه تم توقيع اتفاقية لاستكمال العمل بمبنى مقرها الدائم خلال ستة عشر شهراً بدأت مع مطلع عام ١٩٩٢. ويتكلف المقر حوالي مليون و٧٠٠ ألف دينار كويتي. وقد تبرعت دولة الكويت بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ دينار منها وقدم كل من أمانة مدينة الرياض وبلدية دبي مبلغ ٨٠ ألف دينار كويتي.

وتبرعت دولة قطر بحوالي ٧٨٥٠٠ دينار وبلديات البحرين بمبلغ ١٤٢٥ ديناراً وبلدية عجمان بمبلغ ٨٠٠ دينار. ووعدت وزارة الحكم المحلي في الجمهورية العربية السورية بتأثيث قاعة في المبنى تقام على الطراز الدمشقي، في حين وعدت امارة الفجيرة بتقديم مواد بناء كتبرع عيني منها للمبنى.

لقد عادت منظمة المدن العربية إلى ممارسة دورها الحضاري لصالح المدن العربية انطلاقا من الأرض التي احتضنتها منذ نشأتها، ولكنها بحاجة إلى تدارس ما يمكن أن تفعله مستقبلا إذ خرج من بين صفوف العرب «تتار» آخرون مثل أولئك الذين دخلوا الكويت فجر الثاني من اغسطس مستهدفين تدمير كل ما أنجزته من نماء وتحضر.

المحتوى

الفصل الأول: عودة الديمقراطية:

الفصل الثاني: إعادة اعمار:


Bibliotheca Alexandrin
0335985